

أثر درجة الإفصاح عن المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية على جودة التقارير المالية دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة داليا السيد عبد الحليم عبد القادر*

1- المقدمة:

ظهر في الأونة الأخيرة اتجاه لدى الشركات نحو الإفصاح عن تشكيلة أوسع من المعلومات الأخرى، بخلاف تلك الواردة بالقوائم المالية والإيضاحات المتممة لها، وذلك تلبيةً لزيادة الطلب من جانب مستخدمي القوائم المالية على المعلومات التي تساهم في ترشيدهم قراراتهم. وذلك لأن أصحاب المصالح يعتمدون، وبشكل كبير، في قراراتهم على ماتفصح عنه الشركات من معلومات. ومما لا شك فيه أن القصور في متطلبات الشفافية والإفصاح يجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مضللة. وينعكس هذا سلباً على عملية اتخاذ القرارات من قبل أصحاب المصالح. وهو الأمر الذي يؤدي إلى حدوث فجوة الإفصاح التي تعد أحد أهم أسباب عدم تماثل المعلومات في سوق المال، وهو ما يحدث عندما تعتمد إدارة الشركات حجب معلومات معينة عن المستثمرين لإستخدامها في تحقيق عائد غير عادى من الأسهم التي يملكونها أو قد تحجب إدارة الشركات معلومات تعتقد أنها تضر بمركزها التنافسى (الدهراوى وسرايا، 2001).

ويؤكد (السقا، 2011) على أن المعلومات المحاسبية يجب أن تقلل من درجة عدم التأكد¹ لدى متخذ القرار، وذلك من خلال تقليل عدد البدائل المتاحة أمامه. وفي حالة عدم تحقيق ذلك يجب أن تساعده في زيادة معرفته، بحيث يمكن الاستفادة من المعرفة المضافة في اتخاذ قرارات أخرى في المستقبل.

* مدرس مساعد - قسم المحاسبة - كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

¹ عدم التأكد: يتعلق بوصف موقف لا يتوافر فيه معلومات كافية لمتخذ القرار من أجل الاعتماد عليها، ومن ثم فعليه أن يضع تخمينات معقولة للصورة التي يمكن أن يكون عليها (هندي، 2007)

ومع إصدار المزيد من معايير المحاسبة والمراجعة الدولية، حدثت زيادة فى مستوى الإفصاح والشفافية، وأصبح هناك العديد من المعلومات الإضافية، بخلاف القوائم المالية، والتي يجب على الشركات الإفصاح عنها لمساعدة أصحاب المصالح فى اتخاذ قراراتهم بشكل سليم، وهو الأمر الذى سوف يساهم فى تضيق فجوة الإفصاح المحاسبى، وتحسين جودة التقارير المالية¹ Financial Reporting Quality التى تقدمها الشركات. وقد أشار (عبد الرحمن ومحمد، 2012) إلى ضرورة تحسين جودة التقارير المالية بهدف زيادة كفاءة سوق رأس المال. وفى سبيل ذلك يجب إعادة صياغة الاطار الفكرى لمعايير المحاسبة المالية الدولية.

وفى هذا الصدد تعد المعلومات الأخرى، المرافقة للقوائم المالية، أحد أوجه الإفصاحات الإضافية فى التقارير المالية، والتي تعرف على أنها افصاحات أخرى بخلاف القوائم المالية والإيضاحات المتممة (معيار المحاسبة المصرى رقم 1). كما تعرف المعلومات الأخرى من منظور معايير المراجعة الدولية ISAS على أنها عبارة عن المعلومات المالية وغير المالية (بخلاف القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات بشأنها) والواردة بالتقرير السنوى للشركة. ومن أمثلة المعلومات الأخرى؛ تقرير الإدارة أو المسؤولين عن الحوكمة، الملخصات المالية، بيانات الموظفين، النفقات الرأسمالية المخططة، النسب المالية، أسماء الموظفين والمديرين، معلومات عن التشغيل، كميات المواد الخام المستخدمة، مؤشرات الأداء الرئيسية وتفاصيل المدخلات والمخرجات،

¹ يختلف مفهوم التقارير المالية عن القوائم المالية، فقد عرف معيار المحاسبة المصرى رقم (1) القوائم المالية Financial Statement بأنها القوائم المعدة لمقابلة احتياجات المستخدم الذى لا يكون فى وضع يسمح له بطلب تقارير تعد خصيصا للوفاء باحتياجه. وتشمل أربع قوائم منصوص عليها بمعايير التقرير المالى الدولية IFRS ومعايير المحاسبة المصرية، وهى قائمة المركز المالى، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغير فى حقوق الملكية، بالإضافة إلى الإيضاحات المتممة للقوائم المالية. أما مفهوم التقارير المالية Financial Reporting فهو أوسع من مفهوم القوائم المالية، فهى تشمل بجانب القوائم المالية، افصاحات أخرى مثل، تقارير = مناقشات وتحليلات الإدارة MD&A، وتقارير المسؤولية الإجتماعية، والتقارير البيئية، وتقارير الإستدامة، والتقارير الحوكمية، والتقارير عن ظروف العمل، وتقرير الإدارة عن الرقابة الداخلية.

ومعلومات عن حالات التقاضي والمسئولية البيئية، والبيانات ربع السنوية المختارة (ISA 720, 2015).

ومما لا شك فيه أن هناك طلباً متزايداً من جانب أصحاب المصلحة خاصة المحللين الماليين والمستثمرين على المعلومات الأخرى الإضافية، نظراً لأن القوائم المالية لم تعد كافية لسد احتياجاتهم من المعلومات، لتجاهلها للعديد من بنود المعلومات غير المالية، فلم يعد الوضع الإقتصادي والمالي وحده كافياً لهم لتقييم الأداء الحقيقي للشركة. فقد تمكنهم المعلومات غير المالية من التعرف على الأداء المستقبلي للشركة، كما أنها وسيلة لتخفيض عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية، وزيادة الشفافية، وترتبط أيضاً بأسعار الأسهم، مما قد يسمح لأصحاب المصالح بتقييم الأداء المالي للشركة بشكل أكثر دقة، وتقييم المخاطر، وبالتالي تلبية احتياجاتهم من المعلومات وتحسين قراراتهم وحماية حقوقهم. وقد أكدت العديد من الدراسات على ذلك (Weelan et al., 2008; Ioannou and George, 2015; Dilling, 2010; Cohen et al., 2011).

وفي هذا السياق فقد تناولت بعض الدراسات تأثير المحتوى المعلوماتي للمعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية على قرارات أصحاب المصالح في الشركات، حيث قام (Dima et al., 2013) باختبار تأثير الإفصاح عن المعلومات غير المالية على أسعار السوق بالنسبة للشركات الرومانية في بورصة بوخارست، وتوصلوا لوجود تأثير إيجابي للمعلومات غير المالية على أسعار الأسهم في البورصة. كما أشارت دراسة (Simpson, 2010) إلى أن الإفصاح غير المالي يحسن من جودة توقعات وقرارات المحللين الماليين. كما أظهرت الدراسة إهتماماً بالإفصاح غير المالي الإلجباري مقارنة بالإفصاح غير المالي الإختياري.

وبتحليل الوضع في مصر، يتضح أن هناك بعض التشريعات والقوانين واللوائح المصرية التي تلزم الشركات المقيدة بالبورصة بالإفصاح عن بعض المعلومات الأخرى في تقاريرها المالية السنوية. ومن أهمها قانون الشركات رقم 159 لسنة 1981، وقانون سوق المال رقم 95 لسنة 1992، وقواعد قيد واستمرار قيد

وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية، وفق آخر تعديل لها فى 2016، والتي تلزم الشركات بالإفصاح عن بعض المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية وإخطار البورصة بها. وعلى الأخص تقرير مجلس الإدارة وتشكيله، وهيكل المساهمين وعددهم، وملخص اجتماعات الجمعية العمومية، وتوزيعات الأرباح، وأية دعاوى قضائية ضد الشركة أو أى أحكام تصدر بشأنها.

وعلى الجانب الآخر شهدت السنوات الأخيرة مزيداً من الاهتمام بجودة التقارير المالية، خاصة بعد الانهيارات والأزمات المالية التي تعرضت لها كبرى الشركات الأمريكية. حيث أكد كلا من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB، ومجلس معايير المحاسبة الدولي IASB على أهمية جودة التقارير المالية. وفيما يتعلق بمفهوم جودة التقارير المالية، فلا يوجد تعريف متفق عليه بشكل نهائى. وقد أرجعت دراسة (Verleun et al., 2011) عدم وجود تعريف محدد لجودة التقارير المالية إلى عدة أسباب؛ منها مرونة هذا المفهوم وتطوره عبر الزمن، وتنوع العوامل التي تؤثر فيه وكثرتها، فضلاً عن اختلاف هذا المفهوم باختلاف جهات نظر منتجي ومستخدمي تلك التقارير.

وقد توصلت دراسة (الصيرفى، 2015) لمفهوم شامل لجودة التقارير المالية، حيث عرفت على أنها اعداد التقارير المالية وفقاً لإطار اعداد التقارير المالية المطبق، وتوصيل محتوى تلك التقارير لمستخدميها فى التوقيت المناسب وبمستوى تجميع ملائم، مع تجنب وجود تحريفات جوهرية فى هذا المحتوى، حتى تعبر التقارير المالية بصدق عن الوضع الإقتصادى للشركة خلال فترة زمنية معينة.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين درجة الإفصاح عن المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية وجودة التقارير المالية، فيلاحظ أن زيادة مستوى الإفصاح فى التقارير المالية، ليشمل المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية، يمكن أن يؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية. حيث أكدت بعض الدراسات (Dima et al., 2013; Holder-Webb et al., 2009; Simnett et al., 2009) على أن القوائم المالية التقليدية لا تعطى صورة كاملة عن المركز الحقيقى للشركة، وخاصة على

المدى الطويل، مما يفرض على الشركات ضرورة الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية الأخرى المرافقة، كوسيلة لتلبية احتياجات مستخدمي المعلومات، وتحسين جودة التقارير المالية.

ويؤكد (Cohen et al., 2012) على أن الإفصاح عن مزيد من المعلومات الأخرى غير المالية في التقارير المالية، يعد مؤشراً لمستوى نجاح الشركة، لأنه يترك انطباعاً إيجابياً عن كفاءة وفاعلية أداء الشركة لدى مستخدمي تلك التقارير، مما يساهم في تلبية احتياجات أصحاب المصالح من المعلومات الواردة بالتقارير المالية. وهو الأمر الذي ينعكس بدوره على تحسين جودة التقارير المالية. كما أشارت دراسة (Orens and Nadine, 2010) إلى أن أسعار الأسهم ترتبط بالمقاييس غير المالية مثل رضاء العميل والنمو المستقبلي لايرادات الشركة.

واستناداً إلى ماسبق، يلاحظ وجود وفرة في الدراسات السابقة التي تناولت تأثير الإفصاح عن المعلومات المرافقة للقوائم المالية من ناحية، على قيمة الشركة أو قرارات أصحاب المصالح أو أسعار الأسهم من ناحية أخرى. إلا أنه يلاحظ وجود ندرة في الدراسات المصرية التي تناولت أثر درجة الإفصاح عن المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية على جودة التقارير المالية، وهو ما يعد دافعاً قوياً لإجراء هذه الدراسة لإختبار هذه العلاقة في بيئة الأعمال المصرية.

2- مشكلة البحث:

تناولت الكثير من الدراسات (Coram, 2010; Banghoj and Plenborg, 2008; Weelan et al., 2008; Roberts et al., 2002; Radebaugh and Gray, 2001; Simpson, 2010; Nuanpradit et al., 2013) أثر زيادة مستوى الإفصاح عن المعلومات المرافقة للقوائم المالية، سواء كانت مالية أو غير مالية على قرارات أصحاب المصالح، إلا أن النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات كانت متضاربة، حيث توصل بعضها لوجود تأثير إيجابي لزيادة مستوى الإفصاح عن المعلومات المرافقة، سواء على جودة التقارير المالية أو القيمة السوقية للشركة، وبالتالي على تحسين قرارات أصحاب المصالح. وعلى النقيض توصل

البعض الآخر إلى أن زيادة مستوى الإفصاح عن المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية للشركات، قد يكون مصدراً لإرباك وتشويش مستخدمي التقارير المالية. ومن هنا ستحاول الدراسة الحالية اختبار اثر درجة الإفصاح عن المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية على جودة التقارير المالية، وذلك فى بيئة الأعمال المصرية، ويمكن التعبير عن مشكلة البحث فى كيفية الإجابة نظرياً وتطبيقياً على مجموعة من الأسئلة؛ ماهو مفهوم المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية؟ ، وماهى أنواع المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية؟ ، وما هى متطلبات الإفصاح عن المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية؟ ، وما هو المحتوى المعلوماتى للإفصاح عن المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية فى التقارير المالية؟ ، وما هو مفهوم جودة التقارير المالية؟ وما هى سبل قياسها؟ ، ماهو أثر درجة الإفصاح عن المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية على جودة التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟ وهل هناك تأثير لحجم مكتب المحاسبة والمراجعة الذى يقوم بمراجعة تلك الشركات على تلك العلاقة محل الدراسة؟

3- هدف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة واختبار أثر درجة الإفصاح عن المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية على جودة التقارير المالية فى بيئة الاعمال المصرية. وذلك فى ضوء التشريعات والقوانين واللوائح المصرية ذات الصلة والتي تلزم الشركات المقيدة بالبورصة بضرورة الإفصاح عن بعض المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية. وسيتم ذلك من خلال القيام بدراسة تطبيقية للوقوف على طبيعة هذه العلاقة ما إذا كانت ايجابية أم سلبية.

4- أهمية ودوافع البحث:

تتمثل الأهمية الأكاديمية للبحث فى كونه يركز على دراسة العلاقة بين درجة الإفصاح عن المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية على جودة التقارير المالية فى بيئة الاعمال المصرية، والتي لم تتال القدر الكافى من البحوث فى هذا المجال، حيث ندرت الدراسات التطبيقية التى تناولت هذه العلاقة فى البيئة المصرية.

وتتمثل الأهمية العملية للبحث في إبراز دور الإفصاح عن المعلومات الأخرى في التقارير المالية للشركات، وتفعيل إلزام التشريعات والقوانين واللوائح المصرية للشركات المقيدة بالبورصة بالإفصاح عن بعض المعلومات الأخرى في تقاريرها المالية السنوية المنشورة بالبورصة، لما لها من تأثير على زيادة جودة التقارير المالية، مما يساهم في ترشيد قرارات مستخدمى تلك التقارير.

وتتمثل أهم دوافع البحث في الوصول لدليل تجريبي يثبت ما إذا كان هناك تأثير إيجابى لدرجة الإفصاح عن المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية على جودة التقارير المالية فى بيئة الأعمال المصرية. وأيضاً يحاول البحث عرض وجهة نظر فى الجدل القائم حول مدى أهمية الإفصاح عن مزيد من المعلومات الأخرى بخلاف القوائم المالية على جودة التقارير المالية، وهو ما يمثل دافعاً هاماً لهذا البحث.

5- حدود البحث:

يقتصر هذا البحث على دراسة واختبار تأثير درجة الإفصاح عن المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية على جودة التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. ويخرج عن نطاق هذا البحث أثر الإفصاح عن المعلومات الواردة بالقوائم المالية على جودة التقارير المالية. كما يخرج عن نطاق البحث أيضاً أثر الإفصاح عن المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية على جودة التقارير المالية للشركات غير المقيدة بالبورصة المصرية، كما تقتصر المتغيرات الرقابية على حجم مكتب المحاسبة والمراجعة، وأخيراً فإن قابلية النتائج للتعميم ستكون مشروطة بضوابط اختيار عينة البحث.

6- خطة البحث:

إنطلاقاً من مشكلة البحث، ولتحقيق أهدافه، واختبار فروضه، وفي ضوء حدوده، فسوف يستكمل البحث على النحو التالي:

1/6- المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية من منظور المحاسبة المالية.

2/6- متطلبات الإفصاح عن المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية.

3/6- المحتوى المعلوماتى للإفصاح عن المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية فى التقارير المالية.

4/6- جودة التقارير المالية- المفهوم والمقاييس.

5/6- تحليل العلاقة بين درجة الإفصاح عن المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية، وجودة التقارير المالية، واشتقاق فرض البحث.
6/6- منهجية البحث.

7/6- النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

1/6- المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية من منظور المحاسبة المالية:

تمثل التقارير المالية مصدراً هاماً للمعلومات، لاسيما إذا احتوت على كمية ونوعية من المعلومات الملائمة لترشيد القرارات المختلفة لكافة الأطراف المستفيدة، حيث يلعب توافر المعلومات دوراً مهماً فى اتخاذ القرار وتقييم مدى مصداقية الشركات مع أصحاب المصالح، لذلك يعتبر الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية من الأعمدة الرئيسية لحوكمة الشركات (دليل حوكمة الشركات، 2016). وعلى ذلك فإن مستوى الإفصاح عن المعلومات فى التقارير المالية يلعب دوراً بارزاً فى تخفيض حالة عدم التأكد، وتقليص فجوة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستخدمين، مما يساعد المهتمين على تقييم أداء الشركة بشكل موضوعى (المهندي، 2004).

وفى سبيل ذلك زاد الاهتمام فى السنوات الأخيرة بموضوع الشفافية والإفصاح، وزاد مستوى الإفصاح الذى تقدمه الشركات داخل تقاريرها المالية. فأصبح هناك تشكيلة أوسع من المعلومات الأخرى، بخلاف الواردة بالقوائم المالية والإيضاحات المتممة لها، والتي تفصح عنها الشركات تلبية لإحتياجات وطلبات أصحاب المصالح لمزيد من المعلومات الإضافية التى تساهم فى تحسين جودة التقارير المالية، وبالتالي تحسين جودة قراراتهم المتعلقة بتلك الشركات.

وتعد المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية أحد أوجه الإفصاحات الإضافية فى التقارير المالية، والتي تعرف من منظور المحاسبة المالية؛ على أنها

إفصاحات أخرى بخلاف القوائم المالية والإيضاحات المتممة (معيار المحاسبة المصري رقم 1، 2015).

كما عرف معيار المراجعة الدولي (ISA 720, 2015) المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية بأنها المعلومات المالية وغير المالية (بخلاف القوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات بشأنها) والواردة بالتقرير السنوي للشركة. ومن أمثلة المعلومات الأخرى؛ تقرير الإدارة أو المسؤولين عن حوكمة العمليات، الملخصات المالية، بيانات الموظفين، النفقات الرأسمالية المخططة، النسب المالية، أسماء الموظفين والمديرين، معلومات عن التشغيل، كميات المواد الخام المستخدمة، مؤشرات الأداء الرئيسية وتفاصيل المدخلات والمخرجات، ومعلومات عن حالات التقاضي والمسئولية البيئية، والبيانات الربع سنوية المختارة.

ويجب تحديد القوائم المالية وفصلها بشكل واضح عن المعلومات الأخرى الواردة في الوثيقة السنوية المنشورة. ويقتصر تطبيق معايير المحاسبة المصرية على القوائم المالية فقط، دون المعلومات الأخرى المعروضة في التقرير السنوي للشركة، أو أى كتيب آخر (معيار المحاسبة المصري رقم 1، 2015). وعلى ذلك فمن الضروري أن يكون لدى مستخدمى القوائم والتقارير المالية القدرة على تمييز المعلومات التى تم إنتاجها باستخدام معايير المحاسبة المصرية، والمعلومات الأخرى التى قد يكون لها فائدة للمستخدمين، ولكن لا تتناولها المعايير المحاسبية.

ويلاحظ أن المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية لم ترد بشكل مباشر في معايير المحاسبة، وإنما اشير إليها تحت عنوان "إفصاحات أخرى" في معيار المحاسبة المصري رقم (1)، حيث يجب على الشركة أن تفصح عما يلي:

(أ) قيمة توزيعات الأرباح المقترحة، أو المعلن عنها، قبل تاريخ اعتماد اصدار القوائم المالية، والتي لم يتم إثباتها كتوزيعات أرباح للمساهمين خلال الفترة والقيمة المتعلقة بقيمة السهم.

(ب) قيمة أية توزيعات متراكمة للأسهم الممتازة لم يتم إثباتها.

ويجب على الشركة أن تفصح عن البنود التالية، إلا إذا كان قد تم الإفصاح عنها في البيانات المنشورة المرافقة للقوائم المالية؛ موطن الشركة وشكلها القانوني وبلد التأسيس وعنوانها، شرح ووصف لطبيعة نشاط المنشأة، اسم الشركة الأم واسم الشركة المؤسسة للمجموعة، وعدد الموظفين في آخر الفترة أو متوسط عددهم خلال الفترة.

ومن ناحية أخرى، تختلف المعلومات الأخرى المرافقة عن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، فالهدف من الأخيرة زيادة منفعة القوائم المالية من خلال ارفاق بعض من الإيضاحات أو الكشوف التفصيلية، وهي عبارة عن معلومات تفصيلية، تلحق بالقوائم المالية، بغرض إعطاء فهم أفضل للبنود الواردة بالقوائم المالية، والسياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم، والمحاسبة عن بنودها. ويحتاج المساهمون لكثير من المعلومات التفصيلية، التي لا تظهر مباشرة بالقوائم المالية كي لا تصبح معقدة، لذا فإن هذه المعلومات التفصيلية تظهر كمجموعة من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، ولذلك فمن المهم بالنسبة للمستثمر قراءة هذه الإيضاحات وفهمها جيداً، لأنها تعتبر تفصيلاً للوضع المالي للشركة.

وقد عرف معيار المحاسبة المصري رقم (1) الإيضاحات المتممة على أنها تحتوى على معلومات بالإضافة إلى ما تم عرضه بالقوائم المالية (الميزانية، قائمة الدخل، التدفقات النقدية، التغير في حقوق الملكية) وتقدم الإيضاحات شرحاً وتوضيحاً للبنود المعروضة في تلك القوائم. وتتمثل مكونات الإيضاحات المتممة للقوائم المالية فيما يلي (معيار المحاسبة المصري رقم 1) :

- (أ) عرض أسس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية.
- (ب) الإفصاح عن البيانات الواجب الإفصاح عنها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، والتي لم يتم عرضها في صلب الميزانية وقائمة الدخل وقائمة التغير في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية .
- (ج) بيانات إضافية، وخاصة تلك التي لم يتم عرضها في صلب الميزانية أو قائمة الدخل أو قائمة التغير في حقوق الملكية أو قائمة التدفقات النقدية إلا أنها قد تكون لازمة لتفهم أى من هذه القوائم.

ومما سبق يتضح أن الإفصاح عن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية تحول من مرحلة الاختيار إلى مرحلة الإلزام من جانب المعايير المحاسبية. أما الإفصاح عن المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية فما زال دون تحديد نطاق له، أو حد أدنى، يجب الإلتزام به. فقد يكون الإفصاح عن المعلومات الأخرى افصاح الزامى أو افصاح اختياري، وفي هذا الصدد أشار (Seth et al., 2008) إلى أن الإفصاح الإختياري هو الذى ينقل معلومات إضافية ليست ضمن متطلبات القواعد والمعايير المحاسبية. كما أشارت إليه دراسة (Qu et al., 2013) بأنه المعلومات التى تتجاوز الحد الأدنى المطلوب من المعلومات التى يتم الإفصاح عنها خارج المعايير والقواعد المحاسبية. وعلى الجانب الآخر، فإن الإفصاح الإجبارى هو المعلومات المطلوبة بموجب متطلبات القواعد والمعايير المحاسبية.

وبالنسبة للوضع فى مصر، فيلاحظ أن التشريعات واللوائح والقوانين المصرية تلزم الشركات بالإفصاح عن بعض المعلومات الأخرى فى التقارير السنوية، حيث تنص المادة (64) من قانون الشركات رقم 159 لسنة 1981 على أنه يجب على مجلس الإدارة أن يعد كل سنة مالية القوائم المالية للشركة وتقريراً عن نشاطها خلال السنة المالية وعن مركزها المالى فى ختام السنة ذاتها. كما تنص المادة (65) من نفس القانون على أنه يجب على مجلس الإدارة أن ينشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وخلصاً وافية لتقريره والنص الكامل لتقرير مراجع الحسابات قبل اجتماع الجمعية العامة.

ويتضح من هذا القانون وجود إلزام للشركات بالإفصاح فى تقرير مجلس الإدارة عن نشاطها وأعمالها خلال السنة المالية المنقضية، وهو ما يعتبر إشارة إلى بعض أنواع المعلومات الأخرى الواردة بالتقرير السنوى للشركة.

كما تلزم المادة (65) من قانون سوق المال رقم 95 لسنة 1992، الشركات المسجلة فى البورصة أن تقدم تقارير عن نشاطها ونتائج أعمالها وهو ما يشير إلى تقرير الإدارة الذى يعد ضمن المعلومات الأخرى المرافقة بالتقرير السنوى.

وأيضاً تنص البنود (11)، (12) من الفقرة الثانية من القواعد الخاصة بالتزامات المجلس المرتبطة بالإفصاح والشفافية؛ والواردة في مشروع القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات المقيدة ببورصتي القاهرة والإسكندرية الصادرة في نوفمبر 2006 من قبل الهيئة العامة لسوق المال، على أن الإفصاح في تقرير مجلس الإدارة السنوي يجب أن يتضمن مساهمة الشركة الإجتماعية في المجتمع والبيئة المحيطين بها، والإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة. وهو ما يعنى وجود طلب على مكونات هذا التقرير وعلى التقرير نفسه كأحد أنواع المعلومات الأخرى المرافقة.

وفى نفس السياق تنص المادة (39) من الإجراءات التنفيذية لقواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية؛ الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية في فبراير 2014، وفقا لآخر تعديل لها بقرار رئيس البورصة المصرية رقم 138 في نوفمبر 2016، والمتعلقة بالضوابط العامة للإفصاح، على أن متطلبات الإفصاح تسرى على جميع الجهات والشركات المقيد لها أوراق مالية بجداول البورصة. ويحظر على تلك الشركات أن تقوم بالإفصاح عن بيانات أو معلومات لا تتفق وحقيقة أوضاعها. وفى جميع الأحوال يجب أن يكون الإفصاح الذى تنشره الشركة كاملاً وكافياً ومدعماً بمستندات توافى بها البورصة عند طلبها.

وأيضاً تنص المادة (42) بشأن إفصاح الجهات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة، على أن الشركات المقيدة بالبورصة تلتزم بإخطار البورصة فور حدوث أية تعديلات على البيانات المرافقة لطلب القيد أو الواردة بتقرير مجلس الإدارة السنوي حسب الأحوال أو أية إجراءات تتخذها الجهات الإدارية قبل الشركة إذا كان ذلك يؤثر على أوضاع الشركة أو مركزها المالى وعلى الأخص:

- أية تعديلات فى النظام الأساسى.
- تغيير مراجع حسابات الشركة خلال الفترة المالية.
- أى تغيير فى رئاسة مجلس الإدارة أو أعضاء أو مدة المجلس أو المديرين الرئيسيين.

- تغيير عنوان الشركة المسجل أو أرقام التليفونات الخاصة بها.

- هيكل رأس المال موضحاً به المساهمات التي تعادل أو تزيد على 5% من رأس المال.

- بيان بمساهمات الشركة التي تعادل أو تزيد على 10% في رؤوس أموال شركات أخرى المستثمر بها.

كما تنص المادة (43) بشأن ضوابط الإفصاح الدوري عن تشكيل مجلس الإدارة وهيكل المساهمين، على أن تلتزم كل شركة مقيد لها أسهم أو شهادات إيداع مصرفية بإخطار البورصة دورياً ببيان هيكل المساهمين وعددهم، وهيكل مجلس الإدارة، وموقف أسهم الخزينة، والتغيرات التي طرأت عليهما بصورة ربع سنوية على النموذج المعتمد من الهيئة وذلك خلال 10 أيام من نهاية كل فترة.

وتنص المادة (44) بشأن الإفصاح عن قرارات مجلس الإدارة، على أن تلتزم الشركات المقيدة بالبورصة بموافاة البورصة ببيان معتمد من مجلس إدارة الشركة بأهم نتائج أعمالها مقارنة بالفترة المقابلة وفقاً للنموذج المعد لذلك من البورصة مع ملخص قرارات اجتماع مجلس الإدارة، وذلك فور انتهاء مجلس الإدارة من الموافقة على القوائم المالية السنوية أو ربع السنوية تمهيداً لإحالتها لمراجع الحسابات ليصدر بشأنها تقريره.

وتنص المادة (45) بشأن الإفصاح عن قرارات ومحاضر الجمعية العامة، على أن تلتزم الشركات المقيدة بالبورصة بموافاة البورصة بملخص قرارات اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية للشركة فوراً وقبل أول جلسة تداول تالية لإنهاء الاجتماع. وبمحاضر اجتماعات الجمعية العامة غير الموثقة والمعتمدة من رئيس مجلس إدارة الشركة خلال اسبوع على الأكثر من تاريخ انعقاد الجمعية العامة.

كما تنص المادة (46) بشأن الإعلان عن قرار التوزيعات، على أن تلتزم الشركة المقيدة باخطار البورصة بقرار الجمعية العامة بشأن التوزيعات النقدية أو العينية أو كليهما بعد انعقاد الجمعية العامة فوراً.

وتنص المادة (51) بشأن الإفصاح عن معلومات جوهرية، على أن تلتزم كل شركة مقيدة باخطار البورصة فوراً عند مواجهة أحداث يترتب عليها معلومات جوهرية

وفقاً للتعريف الوارد بالبند (ب) من المادة 319 من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 وتعتبر من الأحداث الجوهرية على الأخص ما يلي:

- أى إصدار جديد مقترح للسندات وأى ضمانات أو رهونات تتعلق بها.
- أى قرار يترتب عليه استدعاء أو إلغاء أوراق مالية مسجلة سبق إصدارها.
- أى تغيير مقترح فى هيكل التمويل أو هيكل رأس المال يتجاوز 5 % من حقوق المساهمين من واقع آخر قوائم مالية دورية أو الأوضاع المالية للشركة وكذا أى قيود تفرض على حجم الإقتراض المتاح للشركة.
- أى تعاقدات بقيمة تزيد على 5 % من إيرادات آخر سنة مالية.
- التوزيعات النقدية أو توزيعات الأسهم المجانية أو كليهما.
- القرارات المتعلقة بتعديل القيمة الإسمية لأسهم الشركة.
- أى اتفاق مقترح يترتب عليه دخول مستثمرين استراتيجيين لشراء حصة من أسهم الشركة.

- إقامة دعاوى قضائية ضد الشركة تتعلق بنشاطها أو أحد أعضاء مجلس الإدارة أو أحد المديرين بها أو أى أحكام تصدر بشأنها فيما يخص نشاط الشركة.

- صدور أية قرارات من الجهات الإدارية بالدولة تؤثر على أنشطة الشركة وأى تعديل أو سحب أو إلغاء لهذه القرارات.

- أى تعاملات تجارية مع أطراف ذات العلاقة.

وأخيراً تنص المادة (65) بشأن ضوابط نشر القوائم المالية، على أن تلتزم كل شركة مقيدة بنشر ملخص واف لتقرير مجلس الإدارة وللقوائم المالية السنوية والإيضاحات المتممة لها وتقرير مراجع الحسابات وملاحظات الهيئة عليها (إن وجدت) - وعلى أن تكون جميعها بخط مقروء - فى صحيفتين يوميتين مصريتين صباحيتين واسعتى الانتشار إحداهما على الأقل باللغة العربية وذلك قبل موعد انعقاد الجمعية العامة بخمسة عشر يوماً على الأقل.

ويتضح من استعراض بعض الاجراءات التنفيذية لقواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية، وجود إلزام للشركات المقيدة بالبورصة للإفصاح عن بعض المعلومات الأخرى، التي تعد مرافقة للقوائم المالية واطار البورصة بها، وعلى الأخص تقرير مجلس الإدارة وتشكيله، وهيكلم المساهمين وعددهم، وملخص اجتماعات الجمعية العمومية، وتوزيعات الأرباح، وأية دعاوى قضائية ضد الشركة أو أى أحكام تصدر بشأنها.

2/6- متطلبات الإفصاح عن المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية:

يلاحظ فى الأونة الاخيرة وجود طلب متزايد من جانب أصحاب المصالح بالشركات على زيادة مستوى الشفافية والإفصاح عن المعلومات التى تقدمها تلك الشركات داخل تقاريرها السنوية المنشورة، سواء كانت تلك المعلومات مالية أو غير مالية، وسواء كان هذا الإفصاح إلزامياً¹ أو اختيارياً². وقد تعددت الدراسات (Weelan et al., 2008; Ioannou and George, 2015; Dilling, 2010; Cohen et al., 2011; Feng et al., 2013; Hollie et al., 2011; Coram, 2010; Banghoj and Plenborg, 2008; KPMG, 2010; Massie, 2010; المهندي، 2004؛ لطفى، 2007) التى تناولت زيادة الطلب من جانب مستخدمى التقارير المالية على مزيد من المعلومات الإضافية التى يتم الإفصاح عنها داخل التقارير المالية.

وعلى الرغم من ذلك فقد اختلفت تلك الدراسات فيما بينها ما بين مؤيد ومعارض لمدى أهمية الإفصاح عن المعلومات الأخرى المرافقة من منظور أصحاب

¹ الإفصاح الإلزامى: هو الحد الأدنى الذى يجب أن تلتزم به الوحدات الاقتصادية عند الإفصاح عن المعلومات، وذلك من حيث محتوى وكمية ونوعية المعلومات المفصوح عنها، وتوقيت الإفصاح عن المعلومات والإداة المستخدمة لتوصيل هذه المعلومات لمستخدميها (Ayers, 2015).

² الإفصاح الإختياري: هى ممارسات الإفصاح التى تقوم بها الوحدة الاقتصادية زيادة عما هو مطلوب منها قانوناً. ولا يتم هذا الإفصاح وفق للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً أو لقواعد سوق المال، ويتم الإفصاح اختيارياً بصفة أساسية خارج القوائم المالية (Patten & Zhao, 2014).

المصالح بالشركات. حيث اتفق كل من (Weelan et al., 2008; Ioannou and George, 2015; Dilling, 2010; Cohen et al., 2011) على أن هناك طلباً متزايداً من جانب المحللين الماليين والمستثمرين على المعلومات الأخرى الإضافية، نظراً لأن القوائم المالية لم تعد كافية لسد احتياجاتهم من المعلومات، لتجاهلها للعديد من بنود المعلومات غير المالية، فلم يعد الوضع الإقتصادي والمالي وحده كافياً لهم لتقييم الأداء الحقيقي للشركة. حيث قد تمكنهم المعلومات غير المالية من التعرف على الأداء المستقبلي للشركة، كما أنها وسيلة لتخفيض عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية، وزيادة الشفافية، وترتبط بأسعار الأسهم. مما قد يسمح لأصحاب المصالح بتقييم الأداء المالي للشركة بشكل أكثر دقة، وتقييم المخاطر، وبالتالي تلبية احتياجاتهم من المعلومات وتحسين قراراتهم وحماية حقوقهم.

وفي نفس السياق أشارت بعض الدراسات (Feng et al., 2013; Hollie et al., 2011; المهندي، 2004) إلى أن هناك حاجة لقيام الشركات بتوفير المزيد من المعلومات الإضافية في تقاريرها المالية، حيث أصبحت القوائم المالية محل المراجعة تمثل قسماً فرعياً للتقرير السنوي. وليس من الواضح ما إذا كانت القوائم المالية، والتقارير السنوية نفسها لها قيمة إعلامية جوهرية. وقد أظهرت كل من دراسة (Zambon, 2003; Coram and Monroe, 2004) أهمية المعلومات الأخرى غير المالية، والانتقادات التي وجهت للإفصاح التقليدي داخل القوائم المالية من قبل مستخدمي التقارير السنوية؛ لعدم احتوائها على بعض الأصول غير الملموسة مثل الخدمات والمنتجات المبتكرة، والجودة العالية للمنتجات، والمساهمة في تشغيل الموظفين، ودعم مهارات ومعرفة الموظفين.

كما أكد (Qu et al., 2013) على أن ضغوط أصحاب المصالح على إدارة الشركة هي التي تدفعها لزيادة الإفصاح، من خلال الإفصاح الاختياري. وفي نفس السياق أشارت دراسة (Tian and Chen, 2009) إلى أن الإفصاح الاختياري هو المعلومات التي تفصح عنها الشركة بشكل اختياري بهدف تحسين صورتها وتجنب مخاطر التقاضي، والتي تكون خارج متطلبات الإفصاح الإلزامي. وتسعى الإدارة إلى

استخدام الإفصاح الإختياري عن بعض المعلومات الأخرى خارج القوائم المالية لتحقيق أهداف أهمها؛ توصيل معلومات تفصيلية حول السياسات المالية للشركة وتفسير قراراتها المالية، وتوفير معلومات إضافية لمقدمي التمويل بهدف تخفيض عدم التأكد في حالة الحصول على تمويل إضافي، وجذب اهتمام المستثمرين لبعض العناصر في القوائم المالية (latridis and Alexakis, 2012).

وفي نفس السياق أوضحت دراسة (Keieso et al., 2007) أن أهم أسباب نمو الطلب على الإفصاح، تتمثل في تعقد بيئة الأعمال وزيادة تعقيد العمليات والأحداث الإقتصادية، وحاجة أصحاب المصالح لمعلومات فورية حالية وتنبؤية، كما ترى الجهات الحكومية أن تقديم المزيد من المعلومات الإضافية عن شركات الأعمال من الأمور الجوهرية لضبط حركة النشاط الإقتصادي وتجنب حدوث أزمات مالية.

وعلى النقيض اتفقت كل من دراسة (KPMG, 2010; Massie, 2010)¹ على عدم اهتمام المحللين الماليين والمستثمرين بالمعلومات غير المالية، نظرا لوجود صعوبات تتعلق بقدرتهم على الوصول لمعلومات غير مالية قابلة للمقارنة وموثوق بها، وأضاف (Massie, 2010) أن هناك بعض المحللين الماليين يرى عدم وجود علاقة بين المعلومات الأخرى غير المالية، وأداء الشركة وسعر الأسهم.

كما أشار (Weelan et al., 2008) إلى أن بعض المعلومات الأخرى غير المالية قد يكون لها تأثير سلبي على الأداء المالي مثل المعلومات المتعلقة بالقضايا المرفوعة ضد الشركة وتأثيرها السلبي على البيئة، مما قد يؤثر بالسلب على سمعة الشركة ومنتجاتها. وفي نفس السياق أوضحت كلا من دراسة (Coram, 2010; Banghoj and Plenborg, 2008) أن زيادة مستوى الإفصاح عن المعلومات الأخرى الإضافية يمكن أن يمثل عنصر تعقيد وتشويش على قرار المستثمرين في

¹ تعتبر منشأة (KMPG) Klynvled, peat, Marwick & Goerdeler السويسرية العالمية واحدة من أكبر أربع منشآت محاسبة في العالم (big 4)، والتي تضم بالإضافة لها منشآت Ernst & Young, Deloitte, PWC، والتي تقدم الخدمات المهنية في مجال المراجعة والضرائب والإستشارات.

تقدير القيمة السوقية للأسهم. وأيضاً أضافت دراسة (Radebaugh and Gray, 2001) أن زيادة الإفصاح عن المعلومات الأخرى قد يؤدي إلى استغلال بعض المنافسين لتلك المعلومات، وبالتالي التأثير السلبي على الوضع التنافسي للشركة. بالإضافة إلى وجود تكلفة مالية لاعداد تلك المعلومات ومراجعتها ونشرها.

كما أكد (لطفى، 2007) على أن هناك اتجاهًا لزيادة مستوى الإفصاح عن المعلومات بشكل عام، والإفصاح عن معلومات أخرى لم تكن واردة في القوائم المالية بشكل خاص، والتركيز على المعلومات التي تحتاج درجة كبيرة من الخبرة والكفاءة في استخدامها، مثل أثر التغيرات في مستويات الأسعار على القوائم المالية، والتنبؤات المالية، ومحاسبة الموارد البشرية، ومعلومات بيئية واجتماعية. ومن ناحية أخرى اتفقت الدراسة مع الدراسات السابقة على أنه يجب الأخذ في الاعتبار أن التوسع في الإفصاح قد يؤدي إلى نتائج سلبية من حيث ارباك مستخدمي المعلومات بكمية كبيرة من المعلومات، وبالتالي عدم القدرة على الإستفادة منها في اتخاذ القرارات.

3/6- المحتوى المعلوماتي للإفصاح عن المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية في التقارير المالية:

يتم الإفصاح عن بعض المعلومات غير الكمية غير المالية في التقارير المحاسبية بشكل وصفي، والذي يعتبر ذا أهمية كبيرة في فهم وثقة المستخدمين للمبالغ النقدية الواردة بالقوائم النقدية، حيث أن تلك المعلومات غالباً ما تكون مرتبطة بالمعلومات الكمية. ويتم الإفصاح عن المعلومات غير الكمية من خلال قوائم مالية ملحقه أو الملاحظات الهامشية بالإضافة إلى تقرير مجلس الإدارة (الزامل، 2015). ويلاحظ أن الإفصاح عن المعلومات قد لا يقتصر على عرض القوائم المالية الأساسية الأربعة فقط، بل يشمل معلومات أخرى إضافية تعتبر جزءاً متمماً للتقارير المالية؛ مثل الجداول التحليلية ومقارنة لبعض إجماليات الأصول والالتزامات وحقوق المساهمين، والملاحظات الهامشية حول السياسات المحاسبية المتبعة، وتقرير الإدارة ويتضمن خطاب مجلس الإدارة إلى المساهمين وكذلك تحليلات وتوقعات الإدارة عن المستقبل والإفصاح عن أهداف الإدارة واستثماراتها المخططة (لطفى، 2006).

وقد اتفقت العديد من الدراسات (Ling Ho and Grantly, 2013; Cohen et al., 2012; Orens and Nadine, 2010) على المحتوى المعلوماتي للإفصاح عن المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية، حيث أشارت إلى بعض بنود المعلومات الأخرى غير المالية مثل المعلومات عن التشغيل وكميات المواد المستخدمة، علاقة الشركة مع المنافسين، والتغيرات في الأسواق والتكنولوجيا، ومعلومات عن الحصة السوقية، واستراتيجية العمل، خطط وحوافز وتدريب العاملين والمديرين، والهيكل الحوكمي، وتوزيعات الأرباح، والمخاطر والفرص المستقبلية للشركة، والنمو المتوقع في المستقبل، ومعلومات عن أعضاء مجلس الإدارة واسمائهم ومكافآتهم وخبراتهم واستقلالهم وعدد الأسهم المملوكة لهم، معلومات عن لجنة المراجعة واستقلال أعضائها، وهياكل الأجور ورضاء العاملين، ومدى تعرض الشركة لخطر القاضى.

وفي هذا السياق أشار (جربوع، 2007) إلى أنه يجب على مجلس الإدارة أن يعد تقريراً سنوياً للعرض على المساهمين يشتمل على نظرة شاملة عن أعمال الشركة ومركزها المالي، ونظرة مستقبلية لنشاط الشركة خلال العام القادم، ونبذة عن التغيرات في الهيكل الرئيسي لرأس المال، ومدى الإلتزام بمتابعة وتطبيق قواعد حوكمة الشركات.

كما أشار البعض (Orens and Nadine, 2010; Cohen et al., 2011) إلى أن أهم بنود المعلومات غير المالية تتضمن معلومات عن علاقة الشركة مع المنافسين في الصناعة، التغيرات في الأسواق والمنافسة والتكنولوجيا، ومعلومات عن الحصة السوقية، استراتيجية العمل، الهيكل التنظيمي، التركزات الجغرافية في قاعدة الإنتاج، والتغيرات الكبيرة في نسبة المواد التي يتم شراؤها من الموردين الرئيسيين. بالإضافة إلى معلومات عن المخاطر والفرص المستقبلية للشركة والمنتجات الجديدة التي تعتمدها الشركة انتاجها، التوقعات حول النمو المستقبلي، الطاقة الإنتاجية المستقبلية، والعلاقات مع أصحاب المصالح، والعلاقات التعاقدية مع العملاء والموردين الرئيسيين، ورضاء العملاء. ومعلومات عن رأس المال البشرى

وتدريب العاملين، ومستوى خبرتهم وسياسة التوظيف ورضاء العاملين وإدارة الجودة والبحوث والتطوير. بالإضافة إلى العقوبات البيئية على الشركة ومدى تعرض الشركة لمخاطر التقاضى.

ونتيجة للتطور فى بيئة الأعمال ظهر اتجاه متزايد نحو التوسع فى الإفصاح والتعدد فى مجالاته وهو ما يعرف بالإفصاح الإعلامى، وقد ظهر هذا الاتجاه نتيجة التركيز على نفعية المعلومات المحاسبية، حيث ينقل هذا الإفصاح الإهتمام من القوائم المالية الأساسية ذات الغرض العام وفقاً للإفصاح التقليدى إلى التقارير المالية، الذى يضيف إليه مجموعة جديدة من الإفصاحات (المطيرى، 2010)، منها على سبيل المثال؛ الإفصاح عن التنبؤات المالية، فلقد ركز المستخدمون للمعلومات على طلب مستويات أكثر للإفصاح عن توقعات الشركة عن المستقبل، وتقدير الإدارة الذى يلحق بمناقشة تحليلات الإدارة لثلاثة من الجوانب المالية لنشاط الشركة وهى جانب السيولة والهيكل التمويلي، وجانب مصادر رأس المال، وجانب نتائج العمليات. بالإضافة إلى عدة إفصاحات أخرى مثل الإتفاق الرأسمالى الحالى والمخطط ومصادر تمويله، وسياسة الإدارة فيما يتعلق بتوزيع الأرباح وهيكل المنشأة التمويلي، والإستثمارات والصفقات فى المنشآت التابعة، (لطفى، 2006)

كما أشارت دراسة (حنان، 2003) إلى التطورات المستقبلية التى يجب القيام بها فى الإفصاح المحاسبى، حيث يجب اعداد قائمة لبيان شئون العمالة، وبصفة خاصة ما يتعلق بالإنتاجية والكفاءة والعلاقات الصناعية وأى معلومات أخرى تهم المستخدمين والعاملين، والتقارير عن الآثار البيئية لنشاط الوحدة المحاسبية والإفصاح عن مراعاة قوانين حماية البيئة، والتقارير عن القيمة المضافة التى حققتها الوحدة لتوضيح كيفية توزيع هذه القيمة على عوامل الإنتاج المختلفة.

4/6- جودة التقارير المالية- المفهوم والمقاييس:

يلاحظ أن الهدف الرئيسى من إعداد التقارير المالية هو توفير معلومات ذات جودة تخص الوحدة الاقتصادية، وتقيد أصحاب المصلحة فى اتخاذ القرارات التى تحقق مصالحها. وتعتبر المعلومات المحاسبية التى توصلها التقارير المالية، هامة

لأنها تؤثر إيجاباً على المساهمين، وأصحاب المصالح الآخرين، في اتخاذ القرارات الاقتصادية، خاصة القرارات التي تدعم كفاءة سوق الأوراق المالية (Beest et al., 2009).

وتحتوى التقارير المالية على القوائم المالية التقليدية، والإفصاحات الإضافية والإيضاحات المتممة للقوائم المالية. ويلاحظ أن القوائم المالية التقليدية أصبحت غير قادرة على عرض كل الأمور والأحداث التي تخص الشركة، كما أنها لا تقدم الكثير من أنواع المعلومات التي يحتاجها أصحاب المصلحة عن الوحدة الاقتصادية. وبالتالي فإن التقارير المالية تعد اتساع لمفهوم القوائم المالية، حيث أصبحت تضم الكثير من المعلومات المالية وغير المالية (Blesener, 2012).

وقد زاد الإهتمام بجودة التقارير المالية فى السنوات الأخيرة، بسبب الإنهيارات المالية لكبرى الشركات الأمريكية. وتعنى الجودة ملائمة الشيء للغرض الذى أعد من أجله، أو مطابقة المنتج للمواصفات المطلوبة. وتعد الجودة مسألة نسبية. ويقصد بجودة المعلومات مصداقية المعلومات وما تحققه من منفعة لمستخدميها، مع خلوها من التحريف والتضليل، وإعدادها فى ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها (الباز، 2012).

وفيما يتعلق بمفهوم جودة التقارير المالية، فلا يوجد تعريف متفق عليه بين الكثير من الدراسات السابقة؛ Barth et al., 2008؛ Beest et al., 2009؛ Mahdavicou and Khotanlou, 2011؛ Cheung et al., 2010؛ إبراهيم، 2008؛ أحمد، 2011؛ خليل، 2005؛ عبيد الله، 2005؛ حمدان، 2011) لجودة التقارير المالية وأساليب قياسها. حيث غالباً ما يتم تقييم جودة التقارير المالية من خلال تقييم جودة المعلومات المحاسبية الواردة بها، وبالتالي يختلف مفهوم الجودة باختلاف كلاً من احتياجات مستخدمى هذه التقارير، ووجهات نظر منتجى تلك التقارير.

وأشارت دراسة (عبيد الله، 2005) إلى أن جودة التقارير المالية تتمثل فى تحقيق ثلاثة أنواع من الجودة هى جودة صياغة التقرير، وجودة محتوى التقرير،

وجودة عرض التقرير. كما أوضحت دراسة (أبو الخير، 2007) أن هناك اتجاهين لتعريف جودة التقارير المالية؛ هما اتجاه منفعة المعلومات لإتخاذ القرارات، الذي يركز على مدى منفعة مستخدمى التقارير المالية، واتجاه الحوكمة الذى يركز على تسهيل عمليات مراقبة وإشراف أصحاب المصالح على أداء إدارات الشركات. أما دراسة (ابراهيم، 2008) فقد عرفت جودة التقارير المالية على أنها ما تتسم به تلك التقارير من شفافية وافصاح جيد عن المعلومات التى تعكس حقيقة المركز المالى والأرباح المحققة والمتوقعة للشركة، بما يتفق مع أهداف واحتياجات المستثمرين الحاليين والمرتبين وغيرهم لترشيد قراراتهم الإستثمارية.

وفى نفس السياق عرفت دراسة (Mahdavikou and Khotanlou, 2011) جودة التقارير المالية، على أنها التقارير المالية للشركات التى تشير إلى الوضع الإقتصادى بصدق خلال فترة زمنية معينة. كما عرفها (حمدان، 2011) على أنها خلو التقارير المالية من التحريفات الجوهرية، وأن تعكس تلك التقارير صورة حقيقية وعادلة عن المركز المالى للشركة، وبالتالي ارتفاع قدرتها التنبؤية على تقييم الوضع الحالى والمستقبلى للشركة. كما أشارت دراسة (أحمد، 2011) إلى أن جودة التقارير المالية هى التعبير الصادق عن الأرباح الحقيقية والفعلية المنشورة، وأن تكون تلك الأرباح غير مبالغ فيها وخالية من الغش.

وأخيراً توصلت دراسة (الصيرفى، 2015) إلى مفهوم شامل لجودة التقارير المالية يتمثل فى إعداد التقارير المالية وفقاً لإطار اعداد التقارير المطبق، وتوصيل محتوى تلك التقارير لمستخدميها فى التوقيت المناسب وبمستوى تجميع ملائم، مع تجنب وجود تحريفات جوهرية فى هذا المحتوى، حتى تعبر التقارير المالية بصدق عن الوضع الإقتصادى للشركة خلال فترة زمنية معينة.

ومما سبق يخلص الباحث إلى أنه على الرغم من تعدد التعريفات المتعلقة بجودة التقارير المالية، إلا أن هناك اتفاق على أن جودة التقارير المالية هى إعداد تلك التقارير وفقاً لإطار إعداد التقارير المالية المطبق، وخلوها من التحريفات الجوهرية، حتى تعكس المركز المالى الحقيقى للشركة خلال فترة زمنية معينة.

ونظراً لأهمية جودة التقارير المالية، فقد اهتمت العديد من الدراسات بتلك الجودة وأساليب قياسها، خاصة بعد الإنهيارات المالية التي شهدتها العديد من الشركات الأمريكية الكبرى، والحرية المتاحة للإدارة في اختيار البدائل المحاسبية. وهو الأمر الذي دفع كلاً من FASB¹ و IASB² لتحديد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بهدف الوصول لمعايير عالية الجودة، ينتج عنها تقارير مالية جيدة. حيث قام مجلس FASB بوضع مجموعتين من الخصائص الرئيسية (الملاءمة، إمكانية الاعتماد على المعلومات)، والخصائص الثانوية (القابلية للمقارنة، والاتساق). ثم بعد ذلك تم تحديد أربعة قيود تطبيقية هي التكلفة والمنفعة، والأهمية النسبية، طبيعة الصناعة، مستوى التحفظ المحاسبي (جمعة وعلی، 2008).

أما فيما يتعلق بأساليب قياس جودة التقارير المالية، فإن أحد المشاكل الرئيسية المتعلقة بجودة التقارير المالية هو كيفية قياسها، وذلك لأن تحقيق تلك الجودة يتوقف على العديد من العوامل السلوكية المرتبطة بمنتجي ومستخدمي المعلومات المحاسبية. وباستعراض التعريفات المختلفة لجودة التقارير المالية، يلاحظ أنه هناك اتجاه لقياس جودة التقارير المالية من خلال جودة ما تحتويه من معلومات محاسبية (خليل،

¹ Financial Accounting Standards Board مجلس معايير المحاسبة المالية، هو مجلس تم تكوينه من قبل المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين عام 1973، ويتكون من سبع أعضاء يعينون لمدة خمس سنوات. ويختص المجلس بأداء مهمتين رئيسيتين هما: تكوين الإطار المفاهيمي للنظرية المحاسبية، وإصدار المعايير المحاسبية لتنظيم المهنة (علی، 2011).

² International Accounting Standards Board مجلس معايير المحاسبة الدولية، وهو مجلس تم تكوينه عام 2001 بدلاً من لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) International Accounting Standards Committee بهدف إصدار معايير التقارير المالية الدولية IFRS، والتي تعد قابلة للتطبيق على نطاق دولي وتهدف إلى تحقيق التوحيد المحاسبي على المستوى الدولي (علی، 2011).

2005؛ أبو الخير، 2007)، بينما هناك اتجاه آخر لقياسها من خلال جودة الأرباح¹ (أحمد، 2011؛ ابراهيم، 2008)، واتجاه آخر من خلال جودة الإفصاح (عبيد الله، 2005؛ حمدان، 2011).

وقد اتجهت العديد من الدراسات (Cheung and Wright, 2010; Beest et al., 2009) إلى قياس جودة التقارير المالية من خلال قياس جودة المعلومات المحاسبية، حيث تصلح الخصائص النوعية للمعلومات كمقياس لجودة الأرباح، والتي تنعكس بدورها على جودة التقارير المالية. إلا أنه وجد أن هذا المقياس صعب الاستخدام نظراً لصعوبة قياس هذه الخصائص، واختلاف النتائج باختلاف القائمين بالقياس، وتباين مستخدمى المعلومات المحاسبية فى السمات السلوكية.

ومن هنا اتجهت العديد من الأبحاث إلى قياس جودة التقارير المالية باستخدام أساليب أخرى أكثر موضوعية، فقد استخدم (Wang and Min, 2011) إعادة إصدار التقارير المالية كوسيلة لقياس مدى جودة التقارير المالية. واستخدمت العديد من الدراسات (Barth et al., 2008; Iatridis, 2011; Goel, 2012) جودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية. وتوصلت إلى وجود علاقة عكسية بين إدارة الأرباح وجودة الأرباح، حيث تؤدي إدارة الأرباح إلى عدم تمثيل الأرباح للأداء الحقيقي للشركة، وبالتالي انخفاض جودة الأرباح، مما يؤثر بشكل سلبي على منفعة المعلومات الواردة بالتقارير المالية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض جودة التقارير المالية. ولذلك اعتمدت تلك الدراسات على ممارسات إدارة الأرباح كمقياس عكسي لجودة التقارير المالية.

ومن ناحية أخرى اعتمدت العديد من الدراسات الأخرى (Hu and Zhang, 2011; Sofian et al., 2011; Kazemi et al., 2011) على مستوى التحفظ المحاسبى لقياس جودة التقارير المالية، حيث تناولت دور التحفظ فى تحسين بيئة

¹ جودة الأرباح Earnings quality: ويقصد بها الدرجة التي تعكس بها الأرباح المحاسبية المفصح عنها الواقع الإقتصادي لنشاط الشركة بشكل محكم على مدار فترة إعداد التقرير، حتى يتمكن أصحاب المصالح من تقييم الأداء المالى للشركة على نحو ملائم (عفيفى، 2011).

المعلومات، من خلال تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والأطراف أصحاب المصلحة بالشركة. حيث يساعد التحفظ على تدفق المعلومات من داخل الشركة لخارجها. كما أنها تحد من قدرة الإدارة على إخفاء الأحداث غير السارة والتلاعب في الأرقام المحاسبية. وأضافت دراسة (Kazemi et al., 2011) وجود علاقة بين التحفظ المحاسبى وجودة الأرباح من حيث القدرة على التنبؤ، والملاءمة، والوقتية.

وبالنسبة لمفهوم التحفظ المحاسبى، فقد تعددت مفاهيم التحفظ بين الدراسات الأكاديمية السابقة (عبد الملك، 2010؛ راشد، 2010؛ Beaver, 1997; Basu, 1997; Ryan, 2005; Pothof, 2011; Shroff et al., 2013) حيث يقصد بالتحفظ ممارسة الحيطة والحذر عند استخدام السياسات التقديرية فى ظل ظروف عدم التأكد، وعدم الأخذ فى الإعتبار أى أرباح متوقعة بينما يتم الأخذ فى الاعتبار كل الخسائر المتوقعة. وأيضاً هو الإفصاح عن أعلى قيم للإلتزامات والتكاليف، والإفصاح عن أقل قيم للأصول والإيرادات. كما اتفق كلاً من (Beaver and Ryan, 2005; عبد الملك، 2010) على أن التحفظ هو مقدار الإنخفاض فى القيمة الدفترية لصافى أصول الشركة عن قيمتها السوقية، وهو الأخذ فى الحسبان الخسائر المحتملة دون الأرباح المحتملة، مما يؤدي إلى إنخفاض القيمة الدفترية للأصول عن القيمة السوقية.

وفى هذا الصدد أشارت دراسة (Pothof, 2011) إلى وجود نوعين من التحفظ، النوع الأول هو تحفظ الأرباح Earnings Conservatism، والذى يعنى الإعتراف فى الوقت المناسب بالأخبار السيئة المتعلقة بالأرباح مقارنة بالأخبار الجيدة، ويطلق عليه التحفظ المؤقت لأن تحفظ الأرباح له تأثير مؤقت. أما النوع الثانى فهو تحفظ الميزانية العمومية Balance Sheet Conservatism، والذى يعنى التقليل المستمر فى القيمة الدفترية لحقوق المساهمين. وهو يعنى أن الأصول سوف تقيم بأقل من قيمتها و/أو الإلتزامات أعلى من قيمتها. ويطلق عليه التحفظ الدائم لأن تحفظ الميزانية له تأثير مستمر على الميزانية.

وفيما يتعلق بأهمية التحفظ المحاسبي، فقد أشارت دراسة (Sofian et al., 2011) إلى أن التحفظ يساعد في زيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية في المعلومات المحاسبية، فكلما زاد مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية، إنخفضت مخاطر المعلومات المحاسبية. كما أشار (Park et al., 2011) إلى أن المستثمرين يكونون أكثر ثقة في الشركات المتحفظة، ويستجيبون أكثر للمعلومات الواردة بالتقارير المالية لتلك الشركات، لأن التحفظ يحد من تلاعب الإدارة، وبالتالي يوفر الثقة والشفافية في تلك المعلومات. مما ينعكس على جودة التقارير المالية.

وفي نفس السياق أشار (Garcia Lara et al., 2010) إلى أن التحفظ المحاسبي يقلل من التأثير السلبي لتباين المعلومات بين حاملي الأسهم والإدارة، ويسهل القرارات الإستثمارية الإدارية. كما توصلت دراسة (سعد الدين، 2014) أن التحفظ المحاسبي يحد من ممارسات إدارة الربحية من قبل الإدارة، حيث يقيد التحفظ من قدرة المديرين على التلاعب في الأداء المالي، ويخفض من مخاطر الإفلاس. ومما سبق يتضح أن التحفظ المحاسبي يلعب دوراً هاماً كوسيلة لخفض عدم تماثل المعلومات بين إدارة الشركة ومستخدمي التقارير المالية، وذلك من خلال الاعتراف المبكر بالمصروفات والخسائر المتوقعة. وهو ما ينعكس على جودة التقارير المالية. وعلى الرغم من اتفاق الدراسات السابقة على استخدام التحفظ المحاسبي كمقياس لجودة التقارير المالية، إلا أنها اختلفت في النموذج المستخدم لقياس التحفظ المحاسبي. فقد استخدم (Hu and Zhang, 2014)؛ أحمد، (2011) نموذج (Basu, 1997) لقياس التحفظ المشروط¹، والذي يعتمد على العلاقة بين الأرباح وعوائد

¹ التحفظ المشروط Conditional Conservatism: يعني أن يكون التحفظ مرتبطاً بحدث ما، بمعنى أن يتم تخفيض القيمة الدفترية لصافي الأصول عن القيمة السوقية لها في حالة وجود أحداث غير جيدة، بينما لا يتم زيادة القيمة الدفترية لصافي الأصول عن القيمة السوقية في حالة وجود أحداث جيدة مثل؛ أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل (Beaver and Ryan, 2005).

الأسهم. بينما استخدمت دراسة (زغلول، 2010) مقياس C-Score¹ لقياس التحفظ غير المشروط². كما تم قياس التحفظ في دراسة (Kazemi et al., 2011) من خلال التغير في الدخل وتوقيت الإعتراف بالخسائر. كما استخدمت دراسة (حمدان، 2011) مقياس نسبة المستحقات الإجمالية إلى مجمل الربح.

وعلى الرغم من القبول الواسع لنموذج باسو (Basu, 1997)، إلا أن هناك العديد من الإنتقادات التي وجهت إليه؛ الإنتقاد الأول يتعلق بالتحيز الاحصائي للنموذج عند تقدير معاملات الانحدار، والإنتقاد الثاني أن النموذج لا يكشف كل حالات التحفظ المحاسبي في القوائم المالية، والإنتقاد الثالث أنه في ظل تطبيق كلاً من مقياس نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية ونموذج Basu على مجموعة واحدة من البيانات، تكون النتائج في كثير من الحالات عكسية، بمعنى أنه عندما تكون نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية مرتفعة، فإن معامل رد فعل السوق يكون ضعيفاً. كما أن نموذج Basu يعتمد على افتراض كفاءة السوق وهو الأمر الذي قد لا يتوافر في الأسواق المالية الناشئة مثل السوق المصرية (سعد الدين، 2014؛ ابو الخير، 2008).

وفي نفس السياق، اهتمت العديد من الدراسات (Givoly et al., 2007; Beaver and Ryan, 2005) بتوضيح العلاقة بين التحفظ المشروط والتحفظ غير المشروط، وقد اتفقت تلك الدراسات على وجود علاقة عكسية بين نوعي التحفظ

¹ مقياس C-Score هو مقياس يستخدم لقياس التحفظ غير المشروط، من خلال قياس انحدار التحيز في القيمة الدفترية والأرباح، والذي نتج من ممارسات معينة مثل؛ نفقات البحوث والتطوير، ومصروف الإعلان، واستخدام طريقة LIFO في تقييم المخزون (زغلول، 2010).

² التحفظ غير المشروط Unconditional Conservatism: يعني ألا يرتبط التحفظ بحدوث حدث، حيث تلتزم الشركة منذ تكوينها بالسياسات المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض القيمة الدفترية لصافي الأصول عن القيمة السوقية لها، مما ينتج عنه وجود شهرة غير مسجلة مثل؛ استخدام طريقة الإهلاك المعجل، بدلاً من الإهلاك على أساس طريقة القسط الثابت (Beaver and Ryan, 2005).

المحاسبى، بمعنى أن التحفظ المحاسبى غير المشروط يقلل من فرص وجود التحفظ المشروط.

وفيما يتعلق بالوضع فى مصر، فقد اعتمدت العديد من الدراسات فى البيئة المصرية (أبو الخير، 2008؛ راشد، 2010؛ سعد الدين، 2014؛ مليجى، 2014) على قياس التحفظ المحاسبى من خلال نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية وفق مدخل الميزانية (Market to Book (MTB)، حيث تقاس القيمة السوقية لحقوق الملكية من خلال عدد أسهم الشركة مضروباً فى السعر السوقى للسهم فى نهاية السنة، وهو سعر الإقفال فى نهاية الفترة المحاسبية. وأشار (محمد، 2011؛ مليجى، 2014) إلى أنه فى حال عدم وجود تحفظ محاسبى سوف تكون نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية مساوية أو أقل من الواحد الصحيح، أما فى حالة وجود تحفظ محاسبى سوف تكون نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية أكبر من الواحد، حيث:

MTB = القيمة السوقية لحقوق الملكية / القيمة الدفترية لحقوق الملكية

وفى هذا المجال، أشار (سعد الدين، 2014) إلى أن نموذج قيم صافى الأصول (MTB) باستخدام نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية يعتبر من أكثر المقاييس شيوعاً فى الإستخدام كمؤشر للتحفظ المحاسبى، بالإضافة إلى قابليته للتطبيق العملى وتوافر البيانات الخاصة بكل من القيمة الدفترية والقيمة السوقية لحقوق الملكية. كما أضاف (مليجى، 2014) أن هذا المقياس يتصف بسهولة حسابه على مستوى الشركة، كما أنه مقياس شامل يعكس كل من التحفظ المشروط وغير المشروط، كما يربط عناصر المركز المالى بمتغيرات السوق.

ومن تحليل الدراسات السابقة، يخلص الباحث إلى تعدد المقاييس التى يمكن من خلالها قياس مستوى التحفظ المحاسبى. وأن مقياس MTB يعبر عن التحفظ الكلى للشركة، كما يعتبر من المقاييس الأكثر شيوعاً فى إستخدامه، بالإضافة إلى قابلية المقياس للتطبيق العملى، كما أنه يعبر عن الأثر التراكمى للتحفظ المحاسبى من تاريخ بداية الشركة وحتى تاريخ القياس، وبالتالي لا يحتاج استخدام بيانات سلسلة

زمنية لعدة سنوات. أما مقياس (Basu,1997) فيعبر عن التحفظ المشروط، ورغم شيوع استخدامه، إلا أنه له بعض الإنتقادات الخاصة بالمقاييس الإحصائية، ولا يمكنه قياس التحفظ المحاسبي لشركة واحدة، لأنه يعتمد على التقدير الإحصائي لمعاملات الإنحدار. وأيضاً لا يتوافق النموذج مع السوق المصرية الناشئة، مما يجعله غير ملائم للدراسة الحالية كمقياس للتحفظ المحاسبي. ولذلك يؤيد الباحث الإعتماد على مقياس MTB فى قياس مستوى التحفظ المحاسبي والذي سيستخدم كمقياس لجودة التقارير المالية.

5/6- تحليل العلاقة بين درجة الإفصاح عن المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية، وجودة التقارير المالية، واشتقاق فرض البحث:

لم يعد الإفصاح عن المعلومات المالية التقليدية الواردة بالقوائم المالية، كافياً لعمليات اتخاذ القرار، مما جعل هناك ضرورة ملحة للإفصاح عن معلومات إضافية أخرى؛ خاصة المعلومات غير المالية، لأن تلك المعلومات تقدم قيمة مضافة لمستخدمي التقارير المالية، تساعد في تقييم القيمة السوقية لأسهم الشركة (Yuen et al., 2009). وقد تناولت العديد من الدراسات (Ioannou and George, 2015; Dilling, 2010; Cohen et al., 2011; Feng et al., 2013; Hollie et al., 2011; Coram, 2010; Banghoj and Plenborg, 2008; KPMG, 2010; Massie, 2010؛ المهندي، 2004؛ لطفى، 2007) زيادة الطلب من جانب أصحاب المصالح على مزيد من المعلومات الإضافية ليتم الإفصاح عنها داخل التقارير المالية، نظراً لأن القوائم المالية لم تعد كافية لسد احتياجاتهم من المعلومات، وذلك لتجاهلها للعديد من بنود المعلومات غير المالية، حيث قد تمكنهم تلك المعلومات الأخرى غير المالية من التعرف على الأداء المستقبلي للشركة، كما أنها وسيلة لتخفيض عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية. وأيضاً تساهم المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية فى زيادة شفافية ومصداقية القوائم المالية، لأنها تعد تأكيد على المعلومات الواردة بالقوائم المالية ولكن بشكل وصى. وهو الأمر الذى ينعكس على جودة التقارير المالية، مما يسمح

لأصحاب المصالح بتقييم الأداء المالى للشركة بشكل أكثر دقة، وأيضاً تقييم المخاطر، وبالتالي تلبية احتياجاتهم من المعلومات وتحسين قراراتهم وحماية حقوقهم. وفى هذا الصدد أشارت دراسة كل من (Roberts et al., 2002; Radebaugh and Gray, 2001) إلى أنه هناك عوامل ايجابية تعود بالنفع على الشركة إذا ما زادت درجة الإفصاح عن المعلومات الأخرى فى تقريرها السنوى، فالزيادة فى الإفصاح تودى إلى زيادة الشفافية وتقليل مستوى عدم التأكد فيما يتعلق بعملية اتخاذ القرارات، وهو ما يعنى زيادة جودة التقارير المالية. كما أكد (السهلى، 2011) على أن الإفصاح يعد أحد خصائص جودة التقارير السنوية.

وقد اتفقت العديد من الدراسات على أن الهدف الأساسى من الإفصاح عن مزيد من المعلومات هو تقليل عدم تماثل المعلومات بين أصحاب المصالح، وهو ما ينعكس على زيادة جودة التقارير المالية. مما يساهم فى تقليل درجة عدم التأكد المحيطة باتخاذ القرار، وتوفير معلومات ملائمة للمساهمين والمستثمرين تشجع على جلب المزيد من الإستثمارات للشركات. حيث أشارت كل من دراسة (Patten and Zhao, 2014; Das et al., 2015) إلى أن الإفصاح الإختيارى الذى يخرج عن نطاق القوائم المالية يرتبط سلباً بتكلفة رأس المال. وبالتالي فإنه يؤدى إلى تخفيض تكلفة رأس المال. حيث تعتمد آلية سوق الأوراق المالية بصفة أساسية على الدور الذى يلعبه الإفصاح عن المعلومات فى تخفيض درجة عدم التأكد التى تحيط بالشركة، مما يؤدى إلى زيادة عدد المستثمرين المهتمين بالشركة وزيادة الإستثمارات وبالتالي زيادة السيولة فى سوق رأس المال والحصول على الإحتياجات المالية اللازمة بتكاليف أقل (الفولى، 2005).

ويلاحظ أنه كلما زادت جودة المعلومات الواردة بالتقارير المالية للشركات؛ سواء المعلومات الواردة بالقوائم المالية، أو الواردة بمرفقاتها، زادت رغبة المستثمرين للإستثمار فى رأس مال تلك الشركات، وانخفض عدم تماثل المعلومات بين إدارات الشركات ومستخدمى تلك التقارير، وهو الأمر الذى ينعكس على تحسين جودة التقارير المالية (Nuanpradit et al., 2013). ونظراً لأن المعلومات الأخرى

المرافقة للقوائم المالية تعد شكل من أشكال الإفصاحات الإضافية بالتقارير المالية، لذلك فإن افصاح الشركات عن المعلومات الأخرى المرافقة سيؤدي إلى تدعيم مصداقية القوائم المالية وتحسين جودة التقارير المالية لتلك الشركات. كما أشارت دراسة (Simpson, 2010) إلى أن الإفصاح عن المعلومات الأخرى خاصة غير المالية، يحسن من جودة توقعات وقرارات المحللين الماليين.

وفي نفس السياق قام (Wheeler et al., 2014) بمقارنة اتجاهات الإفصاح في الإفصاحات المتممة مع اتجاهات الإفصاح في تقرير (MD& A)¹، وتوصل إلى أن المحللين الماليين يعتمدون بشكل كبير على افصاحات (MD& A) الواردة في التقارير المالية، مقارنة بالقوائم المالية وذلك عند عمل تنبؤاتهم. وهو ما يعني أن المعلومات الأخرى المرافقة قد قامت باستيفاء الغرض منها، وقامت بتلبية احتياجات أصحاب المصالح من المعلومات، وهي بذلك تكون تساهم في تدعيم جودة التقارير المالية.

وجدير بالذكر أنه حتى تكون التقارير السنوية المنشورة محققة لأغراضها ومؤثرة في عملية اتخاذ القرار، لا بد من اكتمال هذه التقارير بالشكل الملائم عن

¹ تشمل متطلبات الإفصاح داخل تقرير (MD& A) Management's Discussion and Analysis: تقديم تفسير للقوائم المالية للشركة التي تمكن المستثمرين من رؤية الشركة بعيون الإدارة، وتوفير معلومات حول الجودة، والتقلب المحتمل لأرباح الشركة والتدفقات النقدية، بحيث يمكن للمستثمرين التأكد من أن الأداء في الماضي يعد مؤشراً للأداء المستقبلي. وتتضمن ثلاثة من الجوانب المالية لنشاط الشركة وهي؛ جانب السيولة والهيكل التمويلي، جانب مصادر رأس المال، وجانب نتائج العمليات (المطيري، 2010). ويستخدم لفظ تقرير مناقشات وتحليلات الإدارة في كندا والولايات المتحدة الأمريكية، أما في المملكة المتحدة فيطلق عليه قائمة العمليات المالية والتشغيلية Operation & Financial Review، أما مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB فقد أطلق عليه تعليقات الإدارة (MC) Management Commentary، أما في مصر فيسمى تقرير مجلس الإدارة 'Management' Report، وهو عبارة عن تقرير وصفي يرفق بالقوائم المالية، يهدف إلى إمداد المستخدمين بتعليقات تاريخية ومستقبلية عن الأداء المالي للشركة وتدفقاتها النقدية ونتائج أعمالها (عبد الله، 2014).

طريق الإفصاح عن المعلومات المناسبة المؤثرة في درجة اعتماد المستخدمين على التقارير المالية. بمعنى أنه حتى تكون التقارير المالية ذات جودة عالية، يجب أن تقدم كافة المعلومات التي يحتاجها أصحاب المصالح سواء كانت في صلب القوائم المالية أو في ملحقاتها. وقد أشار (Wild et al., 2001) إلى الحاجة الملحة لتزويد مستخدمي البيانات المالية بالمعلومات الضرورية المرافقة للقوائم المالية من أجل القيام بما أسماه تحليل الأعمال، والذي يشمل تحليل الوضع المالي للشركة وإدارتها وخططها واستراتيجيتها وبيئة العمل التي تعمل فيها.

وفي نفس السياق قام (الفضل، 1997) بدراسة أهمية الإفصاح المحاسبي عن مقاييس الإنتاجية من أجل اقتراح شمول التقارير المالية للشركات العراقية لمؤشرات الإنتاجية ذات الأهمية في تطوير وتحسين الكفاءة المادية والمالية للتشغيل. وشملت البيانات المستخدمة في التحليل مفردات حساب الأرباح والخسائر والميزانية وتقرير مجلس الإدارة للسنوات (1992-1994) إضافة إلى البيانات التي تم الحصول عليها من سجلات الشركات، مثل عدد العاملين وعدد الدورات التدريبية التي أقامتها. وقد توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح عن إنتاجية الموجودات الثابتة كأحد الإفصاحات الإضافية، يمكن أن يساعد في تقييم سياسة إدارة الشركة في حياة الموجودات الثابتة، وهو ما يزيد من محتوى التقارير المالية، ويحسن من جودتها لأنها تساهم في تلبية كافة احتياجات مستخدمي التقارير المالية من المعلومات.

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن الدراسات الأكاديمية خلصت إلى أهمية توسيع درجة الإفصاح في التقارير المالية لتشمل الإفصاح عن مزيد من المعلومات الإضافية بجانب الواردة بالقوائم المالية، وذلك بهدف تلبية الاحتياجات المتزايدة لأصحاب المصالح من المعلومات، وبالتالي تحقيق الغرض من التقارير المالية وتحسين جودتها. وتعد المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية أحد أوجه الإفصاحات الإضافية بالتقارير المالية التي يمكن أن تساهم في ترشيد القرارات التي يتخذها أصحاب المصالح، وتدعيم جودة التقارير المالية.

وعلى الرغم من اتفاق غالبية الدراسات السابقة على أن هناك طلباً متزايداً على ضرورة الإفصاح عن المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية، كوسيلة لتدعيم مصداقية وشفافية معلومات القوائم المالية، بالإضافة إلى أن المعلومات المالية الواردة بالقوائم المالية لم تعد تكفي بمفردها للتعبير عن الوضع الحقيقي للشركات، إلا أن تلك الدراسات اختلفت فيما بينها من حيث مجتمع الدراسة، فبعضها طبق في دول متقدمة؛ كدراسة (latridis, 2011) التي طبقت في المملكة المتحدة، ودراسة (Cheung et al., 2010) التي طبقت في استراليا، ودراسة (Wheeler et al., 2014) التي طبقت في الولايات المتحدة الأمريكية، ودراسة (Kazemi et al., 2011) التي طبقت على الدول الأوروبية، وهناك دراسة كل من (Qu et al., 2013; Wang and Min, 2011) التي أجريت في الصين. والبعض الآخر طبق في دول نامية؛ مثل دراسة كل من (حنان، 2003؛ ابو الخير، 2008؛ راشد، 2010؛ سعد الدين، 2014؛ مليجي، 2014؛ الصيرفي، 2015) التي أجريت معظمها في مصر والأردن وفلسطين، ومنها ما طبق في دول عربية أخرى كدراسة (الزامل، 2015؛ الملح، 2003؛ السهيلي، 2011) التي أجريت في السعودية، ودراسة (حمدان، 2011) التي أجريت في البحرين، ودراسة (المطيري، 2010) التي أجريت في الكويت، ودراسة (Ling Ho and Grantly, 2013) التي أجريت في ماليزيا. وهذا الاختلاف في البيانات يعكس أهمية زيادة درجة الإفصاح في التقارير المالية في جميع دول العالم، لتعكس المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية، ودورها في تلبية احتياجات أصحاب المصالح، وبالتالي تدعيم جودة التقارير المالية.

وفيما يتعلق بالفترة الزمنية التي تغطيها تلك الدراسات، فإن معظم الدراسات حديثة، مما يعكس أهمية البحث نحو معالجة هذه المشكلة، ومسايرة البحث لإتجاهات البحوث الحديثة. وفيما يتعلق بالمنهجيات المستخدمة في تلك الدراسات، فمعظمها قد استخدم المنهج الوصفي التحليلي (الزامل، 2015)، ودراسة (الصيرفي، 2015) التي استخدمت منهجية تحليل المحتوى، والبعض الآخر استخدم أسلوب الدراسات الميدانية بالإعتماد على قوائم الاستقصاء (جربوع، 2007).

وعلى النقيض، فقد وجدت بعض الدراسات الأخرى (Coram, 2010; Banghoj and Plenborg, 2008; Radebaugh and Gray, 2001) لا تؤيد زيادة درجة الإفصاح عن المعلومات المرافقة داخل التقارير المالية لأنها من شأنها أن تحدث ارتباك وتشويش على مستخدمى تلك التقارير من ناحية، إلى جانب أنها تحتاج إلى تكلفة مرتفعة لإعدادها ومراجعتها ونشرها.

ونتيجة للجدل المتعلق بتلك العلاقة، تتبع أهمية هذا البحث فى دراسة واختبار تلك العلاقة فى بيئة الاعمال المصرية، للوقوف على ما إذا كانت درجة الإفصاح عن المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية، سوف تزيد من جودة التقارير المالية. ويتوقع الباحث وجود ارتباط إيجابى بين هذين المتغيرين. ويمكن اشتقاق فرض البحث التالى:

H: تؤثر درجة الإفصاح عن المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية ايجاباً على جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المقيدة بالبورصة.

وفيما يتعلق بالمتغيرات الرقابية التى يمكن أن تؤثر على قوة العلاقة الرئيسية للبحث، اتفقت العديد من الدراسات السابقة (Choi et al., 2010; Gray and Ratzinger, 2010; Francis and Yu, 2009; Geiger and Rama, 2003; Fuerman, 2006; (جمعة, 2009) على أن حجم منشأة المحاسبة والمراجعة التى ينتمى إليها مراجعو الحسابات، يؤثر بشكل إيجابى على جودة الحكم المهنى الخاص بهم، ودقة قراراتهم خاصة بشأن المعلومات الأخرى، مما يساهم فى دعم جودة عملية المراجعة، وبالتالي تحسين جودة التقارير المالية المنشورة التى تم مراجعتها. كما اختبرت كل من دراسة (Chen et al., 2006; Paananen and Lin, 2009) تأثير حجم منشأة المحاسبة والمراجعة على معاملات استجابة أسعار الأسهم للأرباح المعلنة كمؤشر لجودة التقارير المالية. وقد توصلت إلى أن الشركات التى يتم مراجعتها بواسطة منشآت محاسبة ومراجعة كبرى يكون أسعار أسهمها أكثر استجابة للأرباح المعلنة مقارنة بالشركات التى يتم مراجعتها بواسطة منشآت المحاسبة والمراجعة الأخرى. وأيضاً توصلت دراسة (الحوشى، 2008) إلى وجود

تأثير إيجابي لحجم منشأة المحاسبة والمراجعة على مستوى جودة المراجعة، وبالتالي جودة التقارير المالية.

وفي نفس السياق اتفقت بعض الدراسات (Tsalavoutas and Evans, 2010; Dimitropoulos et al., 2013) على أن جودة المراجعة الخارجية تؤثر بشكل كبير على جودة المعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية المنشورة. فالشركات التي يتم مراجعتها بواسطة منشآت محاسبة ومراجعة دولية كبرى يقل فيها ممارسات إدارة الأرباح ويزيد فيها الإعتراف بالخسائر، وهو ما يعد مقياساً لجودة التقارير المالية بها، وقد أشارت تلك الدراسات إلى أن ذلك يرجع إلى أن منشآت المحاسبة والمراجعة الكبرى تتمتع بخبرة أكبر وتتعرض لخطر التقاضي بشكل أكبر، مما يساهم بتحقيق جودة مراجعة أكبر مقارنة بمنشآت المحاسبة والمراجعة الصغرى، وهو ما يؤثر على درجة الثقة في التقارير المالية المنشورة وبالتالي على درجة الاعتماد على المعلومات الواردة بها في اتخاذ القرارات الإستثمارية.

وأيضاً يرى (Paugam and Casta, 2012; Lobo et al., 2013; Alfaraih and Alanezi, 2012) أنه كلما كانت الشركات يتم مراجعتها بواسطة منشآت محاسبة ومراجعة كبرى، كلما زاد مستوى التزام الشركات بمتطلبات الإفصاح الإلجباري، وكلما أدى ذلك إلى إصدار تلك الشركات إلى قوائم مالية أكثر تحفظاً مما يؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية.

وعلى النقيض هناك دراسات أخرى لم تؤيد وجود تأثير لحجم منشأة المحاسبة والمراجعة على جودة التقارير المالية، حيث لم تتوصل دراسة (Chen et al., 2010) إلى وجود علاقة معنوية بين حجم منشأة المحاسبة والمراجعة وإدارة الأرباح كمؤشر لجودة المعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية ككل. بينما أشار (السيد، 2012) إلى أن حجم منشأة المحاسبة والمراجعة بمفرده لا يؤثر على جودة المراجعة. والجدير بالذكر أن تلك الدراسات السابقة قد اختلفت فيما بينها في كيفية قياس حجم منشأة المحاسبة والمراجعة، فقد تم قياسه بتقسيم هذه المنشآت إلى Big 4 & Non Big 4 (Gray and Ratzinger, 2010; من

(Chen et al., 2010; Fuerman, 2003; Geiger and Rama, 2006) أو بدلالة عدد عملاء المراجعة، وإجمالى أصول عميل المراجعة، وعدد مراجعى الحسابات الذين ينتمون إلى منشأة المحاسبة والمراجعة، كما فى دراسة كل من (Francis and Yu 2009; Francis et al, 2010).

ويخلص الباحث إلى أن هناك جدل حول مدى تأثير حجم منشأة المحاسبة والمراجعة على جودة عملية المراجعة وجودة التقارير المالية. وبالتالي فإن حجم منشأة المحاسبة والمراجعة قد يؤثر على قوة العلاقة الرئيسية التى يتناولها فرض البحث، ومن ثم يمكن طرح السؤال التالى:

س: هل يختلف تأثير درجة الإفصاح عن المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية على جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المقيدة بالبورصة باختلاف حجم منشأة المحاسبة والمراجعة التى تقوم بمراجعة تلك الشركات.

6/6- منهجية البحث:

تستهدف هذه الفرعية عرض منهجية البحث تمهيداً لاختبار فرض البحث. وفى سبيل ذلك، سيتناول الباحث كلاً من؛ أهداف الدراسة التطبيقية، مجتمع وعينة الدراسة، قياس متغيرات الدراسة، أدوات وإجراءات الدراسة، واختبار فرض البحث، وذلك كالتالى:

1/6/6 - هدف الدراسة التطبيقية:

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار أثر درجة الإفصاح عن المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية، على جودة التقارير المالية لعينة من الشركات المصرية المقيدة بالبورصة.

2/6/6 - مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية، حيث تم سحب عينة تحكمية تتكون من 55 شركة مصرية مقيدة، وذلك بهدف إجراء تحليل المحتوى Content Analysis للتقارير المالية المنشورة لتلك الشركات، والتي روعي في اختيارها عدة اعتبارات أهمها: أن تكون التقارير المالية لشركات العينة متوفرة خلال كافة سنوات الدراسة، وبناءً على ذلك تم استبعاد الشركات التي لم تتوفر تقاريرها المالية لبعض سنوات الدراسة، كما تم استبعاد الشركات غير المقيدة بالبورصة. ويجب أن تشمل تلك التقارير على بعض معلومات أخرى مرافقة للقوائم المالية. وأن تقوم شركات العينة بنشر تقاريرها المالية بالجنيه المصري، وبناءً على ذلك تم استبعاد الشركات التي تنشر تقاريرها المالية بعملة أجنبية، كما تم استبعاد البنوك نظراً لاختلاف طبيعة نشاطها عن الشركات الصناعية والتجارية (الصيرفي، 2015).

3/6/6 - توصيف وقياس متغيرات الدراسة التطبيقية:

بالرجوع إلى فرض الدراسة، يمكن تحديد المتغير التابع والمتغير المستقل والمتغير الرقابي في الدراسة التطبيقية، والكيفية التي سيتم بها قياسها، على النحو التالي:

أ- المتغير المستقل:

درجة الإفصاح عن المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية. ويتم قياسه من خلال تحليل بنود الإفصاح الفعلي عن المعلومات الأخرى المرافقة، والواردة بالتقارير المالية المنشورة (لطفى، 2006؛ المطيري، 2010).

ب- المتغير التابع:

جودة التقارير المالية، وتعنى إعداد التقارير المالية وفقاً لإطار اعداد التقارير المطبق، وتوصيل محتوى تلك التقارير لمستخدميها في التوقيت المناسب وبمستوى تجميع ملائم، مع تجنب وجود تحريفات جوهرية في هذا المحتوى، حتى تعبر التقارير المالية بصدق عن الوضع الإقتصادي للشركة خلال فترة زمنية معينة. ويتم قياسها

بدلالة مستوى التحفظ المحاسبي باستخدام نموذج (MTB)، أو ما يطلق عليه صافي قيم الأصول. ويقوم هذا النموذج على قياس التحفظ من خلال نسبة القيمة السوقية لصافي الأصول إلى قيمتها الدفترية (أبو الخير، 2008؛ راشد، 2010؛ سعد الدين، 2014؛ مليجي، 2014)؛ (Sofian et al., 2011; Kazemi et al., 2011)؛ ويتم حسابه من خلال المعادلة التالية:

$$MTB = \frac{\text{القيمة السوقية لحقوق الملكية}}{\text{القيمة الدفترية لحقوق الملكية}}$$

القيمة السوقية لحقوق الملكية = سعر السهم في نهاية السنة المالية × عدد الأسهم العادية المتداولة

القيمة الدفترية لحقوق الملكية = حقوق الملكية من واقع قائمة المركز المالي.
وتكون نسبة MTB أكبر من الواحد إذا كان النظام المحاسبي يقلل القيمة الدفترية لصافي الأصول عن القيمة السوقية، وهو مؤشر لممارسة التحفظ المحاسبي.
ج- المتغير الرقابي:

حجم منشأة المحاسبة والمراجعة: يقاس هذا المتغير بمشاركة منشأة المحاسبة والمراجعة مع إحدى المكاتب الأربع الكبرى Big 4، وسيتم قياسه من خلال متغيرين وهميين؛ Big 4 (1) في مقابل Big 4 Non (0)، وذلك قياساً على دراسة كل من (Gray and Ratzinger, 2010; Fuerman, 2003; Geiger and Rama, 2006).

4/6/6- أدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية:

تتمثل أدوات الدراسة التطبيقية في التقارير المالية المنشورة لعينة الدراسة، والتي تم الحصول عليها من خلال عدة مصادر منها؛ موقع مباشر لنشر المعلومات، وكتاب الإفصاح السنوي الصادر عن البورصة المصرية.

أما فيما يتعلق بإجراءات الدراسة فتتمثل في تحليل محتوى التقارير المالية لشركات العينة، لتحديد درجة الإفصاح الفعلي لتلك الشركات عن المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية داخل التقارير المالية، وذلك من خلال حصر بنود الإفصاح الفعلي عن المعلومات الأخرى لكل شركة من شركات العينة في سنة مالية واحدة، ثم

قسمة مجموع هذه البنود على إجمالي بنود الإفصاح القياسي للمعلومات الأخرى¹. بالإضافة إلى ذلك سيتم تحليل محتوى القوائم المالية لنفس الشركات، وذلك لتحديد جودة التقارير المالية باستخدام مقياس MTB لقياس مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية والذي يعد مؤشر لجودة التقارير المالية. وذلك تمثيلاً مع دراسة كل من (ابو الخير، 2008؛ راشد، 2010؛ سعد الدين، 2014؛ مليجي، 2014؛ Sofian et al., 2011 Kazemi et al., 2011). ثم بعد ذلك يتم استخدام الأساليب الإحصائية لإيجاد علاقة بين درجة الإفصاح الفعلي عن المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية ومستوى التحفظ المحاسبي.

5/6/6 - اختبار فرض البحث:

يعتمد الباحث على أسلوب تحليل الانحدار Regression Test لاختبار مدى وجود تأثير لدرجة الإفصاح عن المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية على جودة التقارير المالية للشركات. وسيقوم الباحث بصياغة معادلة انحدار توضح العلاقة التآثرية بين المتغير المستقل (درجة الإفصاح عن المعلومات الأخرى المرافقة في التقارير المالية)، والمتغير التابع (جودة التقارير المالية) والتي ستقاس بدلالة مستوى التحفظ المحاسبي، والمتغير الرقابي (حجم منشأة المحاسبة والمراجعة)، من خلال أسلوب الانحدار الخطي البسيط². وذلك قياساً على (أبو الخير، 2008؛ راشد،

¹ تم الوصول إلى مستوى الإفصاح القياسي للمعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية من خلال تحليل التشريعات واللوائح والقوانين المصرية التي تلزم الشركات بالإفصاح عن بعض المعلومات الأخرى في التقارير السنوية، إلى جانب معيار المحاسبة المصرى رقم 1 لسنة 2015، ومعيار المراجعة الدولي رقم 720 المعدل لسنة 2015، بالإضافة إلى الدراسات الأكاديمية السابقة (Ling Ho and Grantly, 2013; Cohen et al., 2012; Orens and Nadine, 2010).

² أسلوب الانحدار الخطي البسيط: يستخدم لتحديد تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع. ويعتمد هذا الاختبار على اصدار الحكم على قيمة P-value عند مستوى ثقة 95%. بحيث إذا كانت قيمة P-value أقل من 5% سيتم رفض فرض العدم ومن ثم قبول الفرض البديل القائل بوجود تأثير للمتغير المستقل على المتغير التابع، أو سيتم الإجابة على السؤال البحثي بنعم. والعكس في حالة إن كانت P-value أكبر من 5% (عزام، 1990).

2010؛ سعد الدين، 2014؛ مليجي، 2014؛ الصيرفي، 2015). ويظهر فرض
العدم كما يلي:

H_0 : لا تؤثر درجة الإفصاح عن المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية إيجاباً
على جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المقيدة بالبورصة.

ولاختبار فرض البحث يتم استخدام أسلوب الإنحدار الخطي البسيط. ويظهر نموذج
الإنحدار كالتالي:

$$MTB = \beta_0 + \beta_1 \text{ Disc.}$$

حيث:

MTB: مستوى التحفظ المحاسبي (المتغير التابع).

Disc: درجة الإفصاح عن المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية

(المتغير المستقل).

وقد تم تلخيص نتائج الاختبار في الجدول التالي:

مستوى التحفظ المحاسبي	
13.7%	R^2 معامل التحديد
.005	P- value لنموذج الانحدار
.005	P- value للمتغير المستقل

وبالنظر لنتائج التحليل الإحصائي، نجد أن قيمة P-value لنموذج الإنحدار
ككل (0.005) أقل من (5%) مما يشير إلى معنوية النموذج ككل. كما بلغت قيمة
P-value لدرجة الإفصاح الفعلي عن المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية
(المتغير المستقل) (0.005) أقل من 5%، مما يشير إلى وجود تأثير معنوي لدرجة
الإفصاح عن المعلومات الأخرى المرافقة على جودة التقارير المالية مقاسة بمستوى
التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية. ولكن القدرة التفسيرية لنموذج الإنحدار كانت

ضعيفة حيث بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (13.7%)، مما يشير إلى أن متغير درجة الإفصاح عن المعلومات الأخرى المرافقة يمكن أن يفسر (13.7%) فقط من التغير في مستوى التحفظ المحاسبي، وهو ما يعنى وجود تأثير إيجابي ضعيف لدرجة الإفصاح عن المعلومات الأخرى المرافقة على جودة التقارير المالية. وبالتالي يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل.

وتتفق هذه النتيجة مع ما انتهت إليه بعض الدراسات (Patten and Zhao, 2014; Das et al., 2015; Nuanpradit et al., 2013; Roberts et al., 2002; Radebaugh and Gray, 2001)، والتي توصلت إلى أن الإفصاح عن المعلومات الأخرى يحسن من جودة التقارير المالية، كما تختلف تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات أخرى (Coram, 2010; Banghoj and Plenborg, 2010; KPMG, 2010; Massie, 2010)، والتي أشارت إلى أن زيادة مستوى الإفصاح عن المعلومات الأخرى يمكن أن يمثل عنصر تعقيد وتشويش على قرار المستثمرين في تقدير القيمة السوقية للأسهم، وبالتالي فلا يساهم في تحسين جودة التقارير المالية .

ويرى الباحث أن الارتباط بين درجة الإفصاح عن المعلومات الأخرى المرافقة ومستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية، يرجع إلى حرص الشركة على تلبية طلب أصحاب المصالح لمزيد من المعلومات الأخرى، لأن التحفظ المحاسبي يساهم في تحسين بيئة انتاج المعلومات من خلال تخفيض درجة عدم التأكد المحيطة ببيئة الأعمال، وتخفيض عدم تماثل المعلومات بين مستخدمي التقارير المالية والإدارة، إلى جانب الحد من قدرة الإدارة على اخفاء الأحداث غير السارة والتلاعب في الأرقام المحاسبية.

وللإجابة على السؤال البحثي، تم ادخال متغير حجم منشأة المحاسبة والمراجعة، كمتغير رقابي، في نموذج الانحدار السابق لتحديد تأثيره على النتائج، ويظهر نموذج الانحدار كالتالي:

$$MTB = \beta_0 + \beta_1 \text{ Disc.} + \beta_2 \text{ Size}$$

حيث:

Size: حجم منشأة المحاسبة والمراجعة (المتغير الرقابي).

وقد تم تلخيص نتائج الاختبار في الجدول التالي:

مستوى التحفظ المحاسبي		
بعد ادخال المتغير الرقابي	قبل ادخال المتغير الرقابي	
15.4%	13.7%	R ² معامل التحديد
.013	.005	P- value لنموذج الانحدار
.005	.005	P- value للمتغير المستقل
.311	-	P- value للمتغير الرقابي

وبالنظر لنتائج التحليل الإحصائي بعد ادخال المتغير الرقابي، نجد أن القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار R² قد زادت من (13.7%) إلى (15.4%)، مما يشير إلى أن قدرة التغير في درجة الإفصاح عن المعلومات الأخرى المرافقة في تفسير التغير في مستوى التحفظ المحاسبي قد زادت بعد ادخال متغير حجم منشأة المحاسبة والمراجعة في النموذج. كما ارتفعت قيمة P-value لنموذج الانحدار ككل من (0.005) إلى (0.013)، ولكنها أقل من (5%) مما يشير إلى معنوية النموذج ككل. كما ظلت قيمة P-value لدرجة الإفصاح الفعلي عن المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية (المتغير المستقل) (0.005) أقل من 5% كما هي. كما بلغت قيمة P-value لحجم منشأة المحاسبة والمراجعة (المتغير التابع) (0.311) أكبر من 5%، مما يشير إلى عدم وجود تأثير معنوي لحجم منشأة المحاسبة والمراجعة على العلاقة بين درجة الإفصاح عن المعلومات الأخرى المرافقة ومستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية. وبالتالي يتم الإجابة على السؤال البحثي بـ لا.

وتشير النتيجة السابقة إلى أنه على الرغم من وجود تأثير إيجابي لدرجة افصاح الشركات عن المعلومات الأخرى المرافقة على جودة تقاريرها المالية، إلا أن

حجم منشأة المحاسبة والمراجعة التي تراجع تلك الشركات لا يؤثر جوهرياً على تلك العلاقة. وهذا يعني أن حجم منشأة المحاسبة والمراجعة لا ينعكس في تحسين جودة تقارير المالية. وتختلف تلك النتيجة مع نتائج دراسات (Choi et al., 2010; Gray and Ratzinger, 2010; Francis and Yu, 2009; Geiger and Rama, 2006; Fuerman, 2003)، التي أشارت إلى وجود تأثير ايجابي لحجم منشأة المحاسبة والمراجعة على جودة التقارير المالية. كما اتفقت النتيجة السابقة مع نتائج دراسات (السيد، 2012؛ Chen et al., 2010) التي أشارت إلى عدم وجود علاقة معنوية بين حجم منشأة المحاسبة والمراجعة وإدارة الأرباح كمؤشر لجودة المعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية ككل. وأن حجم منشأة المحاسبة والمراجعة بمفرده لا يؤثر على جودة المراجعة.

7/6 - النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة:

تستهدف هذه الفرعية عرض نتائج البحث وتوصياته ومجالات البحث المقترحة. وذلك على النحو التالي:

1/7/6 - نتائج البحث:

استهدف البحث ايجاد دليل تجريبي بشأن أثر درجة الإفصاح عن المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية على جودة التقارير المالية. وفي سبيل ذلك فقد تضمن البحث دراسة نظرية، إلى جانب الدراسة التطبيقية. ويمكن بلورة أهم نتائج البحث بشقيه النظري والتطبيقي علي النحو التالي:

أ- اختص الجانب النظري من البحث بالإجابة على مجموعة من الأسئلة، ركز السؤال الأول والثاني على مفهوم وأنواع المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية، وتم الإجابة على تلك الأسئلة نظرياً، حيث عرفت المعلومات الأخرى من منظور المحاسبة المالية؛ على أنها افصاحات أخرى بخلاف القوائم المالية والإيضاحات

المتمة (معيار المحاسبة المصرى رقم 1، 2015). كما عرفها معيار المراجعة الدولي (ISA 720, 2015) على أنها المعلومات المالية وغير المالية (بخلاف القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات بشأنها) والواردة بالتقرير السنوى للشركة. ومن أمثلة المعلومات الأخرى؛ تقرير الإدارة أو المسؤولين عن حوكمة العمليات، الملخصات المالية، بيانات الموظفين، النفقات الرأسمالية المخططة، النسب المالية، أسماء الموظفين والمدبرين، معلومات عن التشغيل، والبيانات الربع سنوية المختارة، وغيرها.

ب- كما ركز السؤال الثالث على متطلبات الإفصاح عن المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية حيث خلص البحث إلى وجود طلب متزايد من جانب أصحاب المصالح بالشركات على زيادة مستوى الشفافية والإفصاح عن المعلومات التى تقدمها تلك الشركات داخل تقاريرها السنوية المنشورة، وبالتالي فإن ضغوط أصحاب المصالح على إدارة الشركة هى التى تدفعها لزيادة الإفصاح عن المعلومات الأخرى.

ج- ركز السؤال الرابع على المحتوى المعلوماتى للإفصاح عن المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية فى التقارير المالية، وتوصلت الدراسة النظرية إلى أن المعلومات الأخرى تعتبر جزءاً متمماً للتقارير المالية؛ مثل الجداول التحليلية ومقارنة لبعض إجماليات الأصول والإلتزامات وحقوق المساهمين، والملاحظات الهامشية حول السياسات المحاسبية المتبعة، وتقرير الإدارة وخطاب مجلس الإدارة إلى المساهمين وكذلك تحليلات وتوقعات الإدارة عن المستقبل والإفصاح عن أهداف الإدارة واستثماراتها المخططة، وغيرها.

د- ركز السؤال الخامس للبحث على مفهوم جودة التقارير المالية وسبل قياسها. وقد قامت الدراسة بالإجابة على هذا السؤال نظرياً، وقد خلص الباحث إلى أنه على الرغم من تعدد التعريفات المتعلقة بجودة التقارير المالية، إلا أن هناك اتفاق على أن جودة التقارير المالية هى إعداد تلك التقارير وفقاً لإطار إعداد التقارير المالية المطبق، وخلوها من التحريفات الجوهرية، حتى تعكس المركز المالى الحقيقى للشركة خلال فترة زمنية معينة. وفيما يتعلق بسبل قياس جودة التقارير المالية فهناك العديد من

الطرق المختلفة لقياسها، وقد تم اختيار أسلوب التحفظ المحاسبي للقوائم المالية لقياس جودة التقارير المالية في هذا البحث، نظراً لانتشار استخدامه في الدراسات السابقة، وتوافر النماذج اللازمة لقياسه.

هـ- وأخيراً ركز السؤال السادس على ما إذا هناك تأثير لدرجة الإفصاح عن المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية على جودة التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وما إذا كان هناك تأثير لحجم منشأة المحاسبة والمراجعة الذي يقوم بمراجعة تلك الشركات على تلك العلاقة. وقد تم الإجابة على هذا السؤال نظرياً، حيث خلصت الدراسة إلى توقع وجود تأثير إيجابي لدرجة الإفصاح عن المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية على جودة التقارير المالية، وأيضاً توقعت وجود تأثير لمنشأة المحاسبة والمراجعة على العلاقة السابقة. كما تم الإجابة أيضاً على السؤال السادس عملياً، وتوصلت الدراسة التطبيقية إلى وجود تأثير إيجابي لدرجة الإفصاح عن المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية على جودة التقارير المالية مقاسة بمستوى التحفظ المحاسبي. وفيما يتعلق بالمتغير الرقابي حجم منشأة المحاسبة والمراجعة، فقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير لمنشأة المحاسبة والمراجعة على العلاقة السابقة محل الدراسة.

2/7/6- توصيات البحث:

في ضوء أهداف البحث وحدوده ومشكلته وما إنتهى إليه من نتائج في شقيه النظرى والتطبيقي، يوصى الباحث بالآتي:

أ- أن تقوم الشركات المقيدة بالبورصة بالالتزام بالإفصاح عن المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية في تقاريرها المالية، وذلك نظراً لتأثير ذلك على تحسين مستوى التحفظ المحاسبي، وبالتالي تحسين جودة التقارير المالية.

ب- تشجيع الشركات على استخدام السياسات المتحفظة في إطار معايير المحاسبة المصرية بهدف المحافظة على قيمتها، وبخاصة في ظل الإضطرابات التي تمر بها البورصة المصرية.

- ج- يجب أن يتأكد مراجعو الحسابات من إلتزام إدارات الشركات، التي يقومون بمراجعة قوائمها المالية بسياسات التحفظ المحاسبي قبل إصدار التقارير.
- د- يجب إعادة النظر فى معايير المحاسبة المصرية، بحيث تسمح بوضع حدود ملزمة لمنشآت الأعمال لتطبيق الممارسة المحاسبية المتحفظة، وكذلك ضرورة أن تتضمن معايير المراجعة ما يفيد افصاح مراجع الحسابات فى تقريره عن مدى تحفظ القوائم المالية للمنشأة.
- هـ- يجب أن يتحقق مراجعو الحسابات من صحة افصاح الشركات، التي يقومون بمراجعة قوائمها المالية، فى حالة الإفصاح عن المعلومات الأخرى المرافقة والتي تلبى طلب أصحاب المصالح على المزيد من المعلومات.

3/7/6- مجالات البحث المقترحة:

- فى ضوء أهداف ومشكلة وحدود هذا البحث وما انتهى إليه من نتائج وتوصيات، يعتقد الباحث بوجود بعض مجالات البحث المستقبلية ذات الصلة، أهمها ما يلى:
- دراسة وتحليل أثر الإفصاح عن المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية على قرار الاستثمار ومنح الائتمان.
 - دراسة أثر الإفصاح عن المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية على إدراك المستثمرين لمدى قدرة الشركة على خلق قيمة.
 - دراسة أثر الإفصاح عن المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية بالنسبة للشركات غير المقيدة بالبورصة على مستوى التحفظ المحاسبي للقوائم المالية.
 - دراسة أثر الإفصاح عن المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية على قيام الشركات بممارسات إدارة الأرباح.
 - العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية وجودة الإفصاح وكفاءة القرارات الإستثمارية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية - دراسة تطبيقية.

مراجع البحث

أولاً: المراجع العربية:

- إبراهيم، نهلة محمد السيد، 2008، تأثير جودة التقارير المالية على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية (دراسة ميدانية)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة جامعة عين شمس .
- أبو الخير، مدثر طه، 2007، "أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية على جودة التقارير المالية : دراسة ميدانية عن تطبيق معيار الانخفاض في قيمة الأصول"، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، كلية التجارة جامعة طنطا، (1): 1-60.
- أحمد ، سامح محمد رضا رياض، 2011، "التحفظ المحاسبي وجودة قياس الأرباح دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة البحرينية"، *المجلة العربية للإدارة*، 31 (2): 119-144.
- الحوشي، محمد محمود سالم، 2008، تأثير الأداء المهني للمراجع من خلال عاملي حجم مكتب المراجعة وتخصصه في نشاط العميل على دوافع إدارة الشركات لإدارة الأرباح مع دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة بدمنهور - جامعة الاسكندرية.
- الدهراوى، كمال الدين مصطفى؛ محمد السيد سرايا، 2001، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر .
- الزامل، سليمان بن عبد الله بن محمد، 2015، مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المساهمة السعودية: دراسة تحليلية للتقارير المالية السنوية لشركات الاسمنت والبتروكيماويات، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

- الزمر، عماد سعيد، 2012، دراسة تطبيقية لأثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقارير المالية، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، كلية التجارة جامعة عين شمس، (4): 1227-1282.
- السقا، زياد هاشم، 2011، أهمية إدراك متخصصي المعلومات المحاسبية لحاجات متخذى القرارات المصرفية في بيئة تقنيات المعلومات، أعمال المؤتمر الثانى والعشرون للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات- السودان: 1193-1225.
- السهلي، محمد، 2011، "مؤشر الشفافية والإفصاح في الشركات السعودية"، *البحوث المحاسبية*، 10 (2)، 11-42.
- السيد، محمود محمد، 2012 ، أثر حجم منشأة مراقب الحسابات وقيده بسجل مراقبي الحسابات بالهيئة العامة للرقابة المالية على جودة المراجعة الخارجية دراسة تجريبية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة- جامعة الاسكندرية.
- الصيرفي، أسماء أحمد، 2015، أثر مدى وفاء الشركات بمسئوليتها الاجتماعية ومستوى التزام محاسبها الماليين أخلاقياً على جودة تقاريرها المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة - جامعة دمنهور.
- الفضل، مؤيد، 1997، "أهمية الإفصاح عن معلومات الإنتاجية في التقارير المالية الخارجية"، *مجلة الدراسات*، 24(1): 24-39.
- الفولي، فايقة جابر حسن، 2005، الاختلافات النسبية في درجة الإفصاح الاختياري بين الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية وأثرها على تكلفة رأس المال- دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة جامعة الإسكندرية.
- المطيري، فلاح حمود شرار، 2010، الأهمية النسبية للإفصاح المحاسبى فى اتخاذ قرارات الإقراض: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الكويتية، رسالة ماجستير، كلية الاعمال، جامعة الشرق الأوسط.

- الملحم، عدنان، 2003، "معوقات وأسباب عدم الالتزام بالتطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة السعودية- دراسة ميدانية"، *المجلة العربية للمحاسبة*، 6 (1)، مايو.
- الهيئة العامة لسوق المال، 2006، *القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات المقيدة ببورصتي القاهرة والإسكندرية*.
- الهيئة العامة للرقابة المالية، 2016، *قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية*. وفقا لآخر تعديل بموجب قرار رقم 138 لسنة 2016، متاح على:
- <http://www.cma.gov.eg>
- جربوع، يوسف، 2007، "مجالات مساهمة التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تحسين جودة عملية المراجعة وتعزيز موضوعيته واستقلاله"، *مجلة الجامعة الإسلامية، الجامعة الإسلامية*، (1): 757-794.
- جمعة، اسماعيل ابراهيم وعبد الوهاب نصر على، 2008، *المحاسبة المتوسطة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة- جامعة الاسكندرية*.
- جمعة، على سعد الدين، 2009، *قياس التركيز في سوق خدمات المراجعة في مصر وأثره على جودة المراجعة مع دراسة تطبيقية*، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة جامعة الاسكندرية.
- حمدان، علام محمد موسى، 2011، "أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية"، *دراسات في العلوم الادارية، عمادة البحث العلمي الجامعة الاردنية*، 38 (2): 415-433.
- حنان، رضوان، (2003)، *النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير دراسة معمقة في نظرية المحاسبة*، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن.

- خليل، محمد أحمد، 2005، "دور حوكمة الشركات فى تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية دراسة نظرية تطبيقية"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة جامعة الزقازيق، (1): 723-782.
- راشد، محمد إبراهيم محمد، ٢٠١٠، دراسة وتحليل نماذج قياس التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية فى إطار الإلتزام بالمعايير المحاسبية لتقييم أثره على تكلفة التمويل بالملكية والإقتراض (دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية.
- زغلول، وليد احمد، 2010، "دراسة اختبارية لقياس أثر التحفظ المحاسبى على جودة التقارير المالية فى ضوء المعايير المصرية"، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس فرع الاسماعيلية، 2 (1): 83-96.
- سعد الدين، إيمان محمد، ٢٠١٤، "تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبى بالتقارير المالية وتكلفة رأس المال وأثرها على قيمة المنشأة"، مجلة المحاسبة والمراجعة، جامعة بنى سويف، (٣): 299-342.
- شرف، إبراهيم أحمد إبراهيم، 2015، أثر الإفصاح غير المالي عبر تقارير الأعمال المتكاملة على تقييم أصحاب المصالح لمقدرة الشركة على خلق القيمة- دراسة ميدانية وتجريبية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة دمنهور.
- عبد الرحمن، محمد؛ كمال الدين محمد، 2012، "أثر دور مستخدمى القوائم المالية فى تطوير معايير المحاسبة المصرية بغرض تحسين عملية انتاج المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 3: 921-1009.
- عبد الله، ياسر محمد أحمد، 2014، أثر تطوير المحتوى المعلوماتى لأفصاح الشركات المقيدة فى البورصة المصرية عن المخاطر على قرارى الاستثمار فى الأسهم ومنح الائتمان- دراسة تجريبية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة ، جامعة دمنهور.

- عبد الملك، أحمد رجب، ٢٠١٠، "قياس التحفظ المحاسبي في التقارير المالية المنشورة: دراسة مقارنة"، **الفكر المحاسبي**، 14 (٢): 73-106.
- عبيد الله، فايزة محمود محمد، 2005، **إطار مقترح لتحسين جودة التقارير الخارجية عن أعمال المنشأة في ظل استخدام نظام قياس الأداء المتوازن مع دراسة تطبيقية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة جامعة الإسكندرية.
- عفيفي، هلال عبد الفتاح، 2011، "العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الأرباح: دراسة اختبارية في البيئة المصرية"، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل**، كلية التجارة جامعة طنطا، 2(2): 157-243.
- على، فاتن محمد حمدي، 2011، "تقييم المداخل الحديثة في بناء المعايير وأثرها على جودة التقارير المالية في جمهورية مصر العربية"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 25 (4): 157-220.
- قانون شركات الأموال، الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة، **قانون رقم 159 لسنة 1981** ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير شؤون الاستثمار والتعاون الدولي رقم 96 لسنة 1982.
- قانون سوق رأس المال، **قانون رقم 95 لسنة 1992** ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم 135 لسنة 1993، والقوانين والقرارات المكملة واحكام المحكمة الدستورية العليا.
- مركز المشروعات الدولية، 2016، **دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية**، مركز المديرين المصري، وزارة الاستثمار.
- معايير المحاسبة المصرية، ٢٠١5، **إطار إعداد وعرض القوائم المالية**، متاح على الموقع التالي: <http://esaaegypt.com>
- مليجي، مجدى مليجي عبد الحكيم، ٢٠١٤، "أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي فى التقارير المالية: دليل من البيئة المصرية"، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل -جامعة طنطا**، 1 (١): 1-60.

- لطفى، أمين السيد أحمد، 2006، **تخطيط الأرباح باستخدام نماذج محاكاة المنشأة**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر.
- لطفى، أمين السيد، 2007، **التحميل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار فى البورصة**، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- هندی، منير إبراهيم، 2007، **الأسواق المالية وأسواق المال**، الاسكندرية، منشأة المعارف.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

- Alfaraih, M., and F. Alanezi, 2012, "The Effectiveness of joint auditor requirements in promoting corporate disclosure quality", **Arab Journal of Administrative Sciences**, 19 (2): 245-270.
- Ayers, B., C. Schwab, C. M., & S. Utke, 2015, "Noncompliance with mandatory disclosure requirements: the magnitude and determinants of undisclosed permanently reinvested earnings", **The Accounting Review**, 90 (1): 59-93.
- Banghoj, J., and Plenborg, T., 2008, "Value relevance of voluntary disclosure in the annual report", **Accounting and Finance**, 48 (2): 159-180.
- Barth, M., Landsman and M. Lang, 2008, "International Accounting Standards and Accounting Quality", **Journal of Accounting Research**, 46: 467-498.
- Basu, S., 1997, "The Conservatism Principle and Asymmetric Timeliness of Earnings", **Journal of Accounting and Economics**, 24: 30-37.
- Beaver. W H, and S G. Ryan, 2005, "Conditional and Unconditional Conservatism: Concepts and Modeling", **Review of Accounting Studies**, 10 (2-3): 269-309.
- Beest V., Ferdy, Geert B., and B. Suzanne, 2009, "Quality of Financial Reporting: Measuring Qualitative Characteristics", **Nijmegen Center for Economics (NICE) Working Paper**, 9 (108):1-41.
- Blesener S., 2012, "Connecting the dots", Available At: www.eulc.edu.eg.

- Chen, H, Qingliang T., Yihong J. and L. Zhijun, 2010, "The Role of International Financial Reporting Standards in Accounting Quality: Evidence from the European Union", **Journal of International Financial Management & Accounting**, 21(3), available at: <http://ssrn.com>
- Cheung E., Wright, 2010, "An Historical Review of Quality in Financial Reporting In Australia", **Pacific Accounting Review**, 22(2): 147 – 169.
- Choi J. S., Kwak Y. M., and C. Choe, 2010, "Corporate Social Responsibility and Corporate Financial Performance: Evidence from Korea", **Australian Journal of Management**, 35 (3):291-311.
- Cohen, J., L. Holder-Webb, L. Nath, and D. Wood, 2011, "Retail Investors' perceptions of the decision- usefulness of economic performance, governance, and corporate social responsibility disclosures", **Behavioral Research in Accounting**, 23 (1): 109-129.
- Cohen, J., Holder-Webb, L., Nath, L., and D. Wood, 2012, "Corporate Reporting of Nonfinancial Leading Indicators of Economic Performance and Sustainability", **Accounting Horizons**, 26 (1): 65-90.
- Coram, P., 2010, "The Effect of Investor Sophistication on the Influence of Nonfinancial Performance Indicators on Investors' Judgments", **Accounting and Finance**, 50 (2): 263-280.
- Coram, P., and Monroe G., 2004, "The Joint Effect of Voluntary Non-Financial Disclosure and Assurance on Company Valuation Judgments", **Seminar participants at The Australian National University**, The University of Melbourne and The University of New South Wales.
- Das S., Dixon R. and A. Michael, 2015, "Corporate Social Responsibility Reporting: A Longitudinal Study of Listed Banking Companies in Bangladesh", **World Review of Business Research**, 5 (1): 130 – 154.
- Dilling, P. F. A., 2010, "Sustainability Reporting in a global context: what are the characteristics of corporations that provide high quality sustainability reports an empirical analysis", **The**

International Business & Economics Research Journal, 9 (1) (January): 19-30.

- Dima, B., Cuzman I., Dima S., and O. Saramat, 2013, "Effect of Financial and Non-Financial Information Disclosure on Prices' Mechanism for Emergent Market: The Case of Romania Bucharest Stock Exchange", **Accounting and Management Information System**, 12 (1): 76-100.

- Dimitropoulos. P. E.; D. Asteriou; D. Kousenidis and S. Leventis, 2013, "The impact of IFRS on accounting quality: Evidence from Greece", **Advances in Accounting incorporating Advances in International Accounting**, 29: 108-123.

- Feng, N. C., M. Pevzner, J. Robertson, and M. Yahya-Zadeh, 2013, "Comments by the Auditing Standards Committee of the Auditing Section of the American Accounting Association on International Standard on Auditing (ISA) 720 (Revised), The Auditor's Responsibilities Relating to Other Information in Documents Containing or Accompanying Audited Financial Statements and the Auditor's Report Thereon", **Current Issues in Auditing**, 7 (2): C1-C6.

- Francis, J. R., and M. D. Yu, 2009, "Big 4 Office Size and Audit Quality", **The Accounting Review**, 84 (5) (September): 1521-1552.

- Fuerman, R. D., 2003, "Audit Quality Examined One Large CPA Firm at a Time: Mid-1990's Empirical Evidence of a Precursor of Arthur Anderson's Collapse", **Corporate Ownership & Control**, 2 (1): 137-148.

- Garcia, Lara. J. M., B. G. Osma, and F. Penalva, 2009, "Accounting Conservatism and Corporate Governance", **Review of Accounting Studies**, 14(1): 161- 201.

- Geiger, M. A., and D. V. Rama, 2006, "Audit Firm Size and Going -Concern Reporting Accuracy", **Accounting Horizons**, 20 (1) (March): 1-17.

- Givoly, D., Carla K. H., and N. Ashok, 2007, "Measuring Reporting Conservatism", **The Accounting Review**, 82 (1): 65-106.

- Goel, S., 2012, "Financial Reporting the Old Age Tussle between Legality and Quality in Context of Earnings Management", **Procedia Economics and Finance**, 3: 576 – 581.
- Gray, G. L., and N. V. Ratzinger, 2010, "Perceptions of preparers, users and auditors regarding financial statement audits conducted by Big 4 accounting firms", **International Journal of Disclosure and Governance**, 7 (4): 344–363.
- Holder-Webb, L., Cohen, J., Nath, L., and D. Wood, 2009, "The Supply of Corporate Social Responsibility Disclosure Among U. S. Firms", **Journal of Business and Ethics**, 84: 497–527.
- Hollie, D., J. Livnat, and B. Segal, 2011, "Earnings revisions in SEC filings from prior preliminary announcements", **Journal of Accounting, Auditing & Finance**, 27 (1): 3–31.
- Hu J., Li A. Y., F. Zhang, 2014, "Does Accounting Conservatism Improve The Corporate Information Environment?", **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, Available At: www.ssrn.com.
- Iatridis, G., & P. Alexakis, 2012, "Evidence of voluntary Accounting Disclosures in the Athens stock Market", **Review of Accounting and Finance**, 11 (1): 73-92.
- Ioannou, I., and G. Serafeim, 2015, "The Impact of Corporate Social Responsibility on Investment Recommendations: Analysts' perceptions and shifting institutional logics", **Strategic Management Journal**, 36 (7) (July): 1053-1081.
- Kazemi H., Hemmati H., and R. Faridvand, 2011, "Investigating The Relationship Between Conservatism Accounting And Earnings Attributes", **World Applied Sciences Journal**, 12 (9): 1385-1396.
- Kieso, D. E., Weygandt, J. J., & T. D. Warfield, 2007, "Intermediate Accounting", 12th ed, Hoboken, NJ: John Wiley & Sons.
- KMPG., 2010, "Integrated reporting- closing the loop of strategy", Available at: www.kmpg.com.
- Ling Ho, Poh & Grantley T., 2013, "Corporate governance and different types of voluntary disclosure Evidence from Malaysian listed firms", **Pacific Accounting Review**, 25 (1): 4-29.

- Lobo, G., L. Paugam, L. Zhang, and J. F. Casta, 2013, "Effect of Joint Auditor Pair on Conservatism: Evidence from Impairment Tests", **135 Comptabilité sans Frontières**, Available at [:https://halshs.archives-ouvertes.fr/hal-00993007/document](https://halshs.archives-ouvertes.fr/hal-00993007/document).
- Mahdavikhou M., M. Khotanlou, 2011, "The Impact of Professional Ethics on Financial Reporting Quality", **Australian Journal of Basic and Applied Sciences**, 5 (11): 2092-2096.
- Massie, R. K., 2010, "Accounting and Accountability: Integrated Reporting and the purpose of the firm", In Eccles. R., Cheng, B. & Saltzman, D., **The landscape of integrated reporting: Reflections and next steps**, Available at: www.hbs.edu.
- Nuanpradit. S, and K. Boonlert-U-Thai, 2013, "Accounting Conservatism and Future Investment Opportunities: Empirical Evidence from Thailand", **Proceedings of Global Business and Finance Research Conference**, Howard Civil Service International House, Taipei, Taiwan, ISBN, Available at: <http://www.wbiworldconpro.com>
- Orens, R., and N. Lybaert, 2007, "Does the financial analyst usage of non financial information influence the analysts' forecast accuracy? Some evidence form the Belgian sell-side financial analysts", **International Journal of Accounting**, 42 (3): 237-271.
- Orens, R., and N. Lybaert, 2010, "Determinants of sell-side financial analysts' use of non-financial information", **Accounting and Business Research**, 40 (1): 39-53.
- Paananen, M. and H. Lin., 2009, "The Development of Accounting Quality of IAS and IFRS over Time: The Case of Germany", **Journal of International Accounting Research**, 8 (1): 31-55.
- Park. Y, W. Wilcox, and K. T. Berry, 2011, "Does Conservatism Affect the Value Relevance of Discretionary Accounting Disclosures?", **Journal of Business and Accounting**, 4 (1):149-178.

- Paugam, L., and J. Casta, 2012, "Joint Audit, Game Theory, and Impairment-Testing Disclosures", Working paper, Available at:

<https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00671613/document>.

- Pothof, S., 2011, **Financial crisis and accounting conservatism :A comparison between family and non-family companies**, Erasmus University Rotterdam, Master thesis.

- Patten D., N. Zhao, 2014, "Stand alone CSR Reporting By USA Retail Companies", **Accounting Forum**, 38 (2): 132-144.

- Qu, w., P. Leung, and B. Cooper, 2013, "A study of voluntary disclosure of listed Chinese firms-A stakeholder perspective", **Managerial Auditing Journal**, 28 (3): 261- 294.

- Roberts, C., P. Weetman, and P. Gordon, 2002, "International Financial Accounting: A Comparative Approach", 2d., **Essex: Pearson Education Ltd**, P.281, Available at:

<http://www.books.mec.biz/tmp/books/XKFQ41HIIS5E4HZNX3HL.pdf>

- Seth, Armitage, Marston, Claire, 2008, "Corporate disclosure, cost of capital and reputation: Evidence from finance directors", **The British Accounting Review**, 40 (4): 314-336.

- Shroff. P K., R. Venkataraman, and S. Zhang, 2013, "The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings: an event-based approach", **Contemporary Accounting Research**, 30 (1): 215- 241.

- Simnett, R., Vanstraelen, A., and W. Chua, 2009, "Assurance on Sustainability Reports: An International Comparison", **The Accounting Review**, 84 (3): 937-967.

- Simpson, A., 2010, "Analysts' Use of Nonfinancial Information Disclosures", **Contemporary Accounting Research**, 27 (1): 249-288.

- Sofian. S., S. Z. Abdul Rasid , and M. Mehri, 2011, "Conservatism of Earnings and Investor Protection", **International Journal of Business and Social Science** , 2 (14): 143 - 148 .

- Tian, Y., & Chen, J., 2009, "Concept of Voluntary information disclosure and a review of relevant studies", **International Journal of Economics and Finance**, 1 (2): 55.
- The International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB), 2015, **The Auditor's Responsibilities Relating to Other Information**, ISA 720 (Revised), (April), Available at: <http://www.kacr.cz/file/2225/isa-720-revised.pdf>.
- Tsalavoutas, I., & L. Evans, 2010, "Transition to IFRS in Greece: Financial statement effects and auditor size", **Managerial Auditing Journal**, 25: 814–842
- Verleun M., Georgakopoulos G., Sotiropoulos I., and Z. Konstantinos, 2011, "The Sarbanes-Oxley Act And Accounting Quality: A Comprehensive Examination", **International Journal of Economics and Finance**, 3 (5): 49-64.
- Wang, X., Min, 2011, "The Quality of Financial Reporting In China: An Examination from an Accounting Restatement Perspective China", **Journal of Accounting Research**, 4: 167–196.
- Wheelan, H., J. Gifford, J. Bergan, R. Sullivan, R. Crossley, J. Kozak, and T. Kessler, 2008, "Integrating ESG into Mainstream portfolios", Available at: www.responsible-investor.com.
- Wheeler, S. W., S. J. Cereola, and T. J. Louwers, 2014, "The Impact of Auditor Association on Client Multi-Venue Disclosure Transparency", **Current Issues in Auditing**, 8 (2): A1–A9.
- Wild, J. J., Bernstein, L. A. and K. R. Subramanyam, 2001, **Financial Statement Analysis**, McGraw-Hill, 7th ed., New York.
- Yuen, C., Liu, M., Zhang, X., and Lu, C., 2009, "A Case Study of voluntary Disclosure by Chinese enterprises", **Asian Journal of Finance and Accounting**, 1 (2): 118-145.
- Zambon, S., 2003, **Study on the Measurement of Intangible Assets and Associated Reporting Practices**, Brussels, Belgium: European Commission.